التراث العربي

مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

العددان ١٣٠ـ١٣١ ـ صيف/ خريف/ ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م

المدير المسؤول
أ.د. حسين جمعة

رئيس التحرير
أ.د. راتب سكر

المراسلات باسم رئاسة التحرير

اتحاد الكتاب العرب، مجلة التراث العربي،
دمشق ـ ص.ب (٣٢٣٠)
فاكس: ٦١١٧٢٤٤
البريد الإلكتروني: E-mail:aru@net.sy
موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت:
www.awu.sy

مدير التحرير
أ. د. عبد الإله نبهان

هيئة التحرير
د. عبد الرحمن بيطار
أ.د. عبد الفتاح محمد
أ.د. عبد الله المجيدل
أ.م.د. عبد الكريم محمد حسين
أ.د. علي دياب
أ.د. محمود سالم
أ.د. وهب رومية

الإشراف والتدقيق اللغوي
أ.د. نبيل أبو عمشة

الإخراج الفني
وفاء الساطي

الاشتراك السنوي

- داخل القطر للأفراد : ٨٠٠ ل.س
- في الأقطار العربية للأفراد : ٢٥٠٠ ل.س أو (٥٠) دولاراً أميركياً
- خارج الوطن العربي للأفراد : ٣٠٠٠ ل.س أو (٦٠) دولاراً أميركياً
- الدوائر الرسمية داخل القطر : ١٠٠٠ ل.س
- الدوائر الرسمية في الوطن العربي : ٣٠٠٠ ل.س أو (٦٠) دولاراً أميركياً
- الدوائر الرسمية خارج الوطن العربي : ٣٥٠٠ ل.س أو (٧٠) دولاراً أميركياً
- أعضاء اتحاد الكتاب : ٢٥٠ ل.س

الاشتراك يرسل حوالة بريدية أو شيكاً يدفع نقداً إلى مجلة التراث العربي

الاتّساعُ عِندَ ابن الشجري (ت٥٤٢هـ)

❑ د. سعد الدين إبراهيم المصطفى*

ملخص البحث

يتحدَّث هذا البحث عن الاتساع عند أوائل النُّحاة وأشهرهم،ويتضمَّن خمسة مباحث، الأول: الحذف: وهو الحذف المشتمل على حقيقة الإعراب والمعنى، واطِّراد القاعدة النحوية.فقد عُنِي النُّحاة بالقاعدة النحوية، وما يستند إليها من أحكام نحوية، وكانوا يتوسعون في القواعد بحسب ما يرد إليهم من شواهد، مؤيدين ومنتقدين، وكانوا يُضمِرُون أو يَحذِفُون ثم يقدِّرون المحذوف تبعاً للقاعدة النحوية.

والمبحث الثاني: الحمل على المعنى أو التوهُّم، وموضوع الحمل على المعنى أو ما يُسمَّى على التوهم من المواضيع اللغوية المهمَّة فهو يتصل بالمستويين النحوي والصرفي، ويأتي في القرآن الكريم وكلام العرب، النثر والشعر.

والمبحث الثالث: التضمين وهو إشراب معنى فعلٍ لفعلٍ لِيُعاملَ مُعامَلَتَهُ، وبعبارة أخرى: هو أن يَحمِلَ اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة. ثم قال بعضهم: التضمين هو أن يُستَعمَلَ اللفظ في معناه الأصلي، وهو المقصود أصالة، لكن قُصِدَ تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ،

* أستاذ النَّحو والصرف المساعد بجامعة طيبة- فرع العلا/ عضو الهيئة العلمية بمجمع اللغة العربية بدمشق.

أو يقدَّر له لفظ آخر، فلا يكون التضمين من باب الكناية، ولا من باب الإضمار، بل من باب الحقيقة التي فيها قُصِد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة.

والمبحث الرَّابع: هو وضع بعض الصيغ موضع بعض وحمل الفرع على الأصل فقد تقع بعض المصادر موضع بعض مع الاتفاق في لفظ الفعل، وعدم الاتفاق في مواضع أخرى، كلُّ ذلك يعطي الكلام اتساعاً وبياناً.

والمبحث الخامس: وضع أحد حروف المعاني موضع آخر، والأصل استعمال الحرف فيما وضع له، ولابُدَّ حين يخرج عن معناه إلى معنى آخر، أن تقوم البيِّنة والدليل القاطع. وقد ذكر صاحب الأشباه والنظائر ذلك بقوله: والأصل في كلِّ حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل، فمن تمسَّك بالأصل فقد تمسّك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل.

مقدمة:

الاتَّساع يتناول التقديم والتأخير، وتضمين فعل معنى فعل آخر، وإنزال الكلم بعضه موضع بعض، كإنزال الجامد منزلة المشتق، والمعارف منزلة النكرات، والمعاني منزلة الأعيان. ولا ننكر أبداً أنَّ هذا الباب موجود منذ سيبويه، ولكنَّ الاختلاف في المصطلح لدى النحاة جعله مبهماً وغامضاً أحياناً، وعدّه بعضهم اتساعاً في أحكام كثيرة على حين عدّه آخرون ضرورة في الشعر، أو قال بعضهم عنه: إنَّه توسُّع أو تجوُّز أو حذف على غير قياس أو تضمين.

وما يهمُّني في بحثي عن الاتساع هو ما كثر وشاع في كتب النحاة من الحذف ومنه المشتمل على حقيقة الإعراب والمعنى، واطِّراد القاعدة النَّحوية، والحمل على المعنى أو على التوهُّم والتضمين، ووضع الصيغ موضع بعض، ووضع أحد حروف المعاني مكان بعض.

العرض:

لغة: اتَّسعَ أصلها أو تَسَعَ أبدلت الواو تاء، وأُدغمت في التاء الثانية. واتَّسع أكثر وأقيس. واستَوسَعَ الشيء: وجدَهُ واسِعاً، وطلبَهُ واسعاً، وأوسَعَهُ ووسَّعَهُ: صيَّرَهُ واسِعاً. ومنه قوله تعالى: (والسَّماءُ بَنَيناهَا بأيدٍ وإنَّا لَمُوسِعُون)، أراد: جعلنا بينها وبين الأرض سعة. وأوسَعَ الرجُلُ: صار ذا غنًى وسعةً. وتوسَّعُوا في المجالس، أي تفسَّحُوا. والتوسيع: خلاف التضييق. ووسَّعْتُ البيت وغيره فاتَّسع واستوسع[1]. وقال الزمخشري: وسِعَ المكانُ وغيره سَعَةً واتَّسَعَ وتوسَّع، قال النابغة:

([1]) لسان العرب مادة (وسع)، والآية ٤٧ من سورة الذاريات. وينظر القاموس المحيط مادة (وسع).

تَــسَعُ الــبلادُ إذا أتيْتُــكَ زائِــراً وإذا هَجَرْتُـكَ ضَـاقَ عنّـي مَـذهَبِي

ولي في هذا المكان متَّسعٌ[١].

وقبل الكلام عن الاتساع لابدَّ من السؤال: ما المقصود بالاتِّساع؟ وهل هو ظاهرة نحوية أو بلاغية؟ وهل نظر النحاة إليه نظرة واحدة؟ وما الفرق بين الاتِّساع والضرورة؟ وما هو الاتِّساع عند النَّحاة؟

الاتِّساع في عرف النُّحاة ضرب من الحذف والاختصار، فهو يقوم مقام المحذوف ويُعرَب بإعرابه[٢]. ولم يقف النحاة عند هذا الحدّ بل زادوا عليه. قيل عنه: هو ضرب من الحذف على غير قياس، وإنزال الكلم بعضه موضع بعض، كإنزال الجامد منزلة المشتق، والمعارف منزلة النكرات، والمعاني منزلة الأعيان، ووضع أحد حروف المعاني موضع آخر، وتضمين فعلٍ معنى فعل آخر[٣].

والاتساع ظاهرة نحوية وبلاغية، فالنحاة سمَّوه اتِّساعاً والجرجاني من أهل البلاغة سمّاه مجازاً[٤]. وهو في النثر اتساع، وفي الشعر ضرورة، وقد يجوّز بعض أصحاب الأمالي الاتساع في النثر والشعر أحياناً كابن الشجري، وسآتي على مواضع كثيرة من ذلك، وقد يكتفي على تسميته في الشعر ضرورة كغيره من أصحاب الأمالي كابن الحاجب وثعلب.

وأول من ذكر الاتِّساع سيبويه، فقال: هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سِيرَ عليهِ؟ فيقول: مَقدَمَ الحاجِّ، وخفوقَ النجم، وخِلافةَ فُلانٍ، وصَلاةَ العَصرِ. فإنَّما هو: زَمنَ مَقدَمِ الحاجِّ، وحينَ خُفُوقِ النَّجمِ، ولكنه على سعة الكلام والاختصار.

وإن قال: كَمْ سِيرَ عليه؟ فكذلك: إن رَفَعْتَهُ أجمعَ كان عربيّاً كثيراً. وينتصب على أن تجعل «كَمْ» ظرفاً، وليس هذا في سعة الكلام والاختصار بأبعد من: صِيدَ علَيهِ يومان، وولِدَ لَهُ ستونَ عاماً. وتقول: سِيرَ علَيهِ فرسخانِ يومينِ؛ لأنَّك شغلْتَ الفعل بالفرسخين، فصار كقولك: سِيرَ علَيهِ بعيرُكَ يومَينِ. وإن شئْتَ قُلْتَ: سِيرَ علَيهِ فرسخينِ يومان، أيُّهما رفعت صار الآخر ظرفاً. وإن شئت نصبته على الفعل في سعة الكلام لا على الظرف، كما جاز: يا ضارِبَ اليومَ زيداً، أو يا سائرَ اليومَ فَرسخينِ[٥].

---

(١) أساس البلاغة مادة (وسع)، ولم أجد البيت في ديوانه النابغة الذي فيه قصيدة على وزنه ورويه.

(٢) الأصول في النحو ٢: ٢٥٥.

(٣) الاتساع في النحو العربي د.أسيدة شهبندر ص (أ) من المقدمة.

(٤) دلائل الإعجاز ص٤٩.

(٥) الكتاب ١: ٢٢٢- ٢٢٣.

وفي موضع آخر (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتّساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار). فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كَمْ صِيدَ علَيهِ؟ و«كَمْ» غير ظرفٍ لما ذكرت لك من الاتّساع والإيجاز، فتقول: صِيدَ علَيهِ يَومَان. وإنّما المعنى صِيدَ الوحشُ في يومين، ولكنه اتّسع واختصر. ولذلك أيضاً وضع السائل «كم» غير ظرف. ومن ذلك أن تقول: كَم سِيرَ علَيهِ؟ و«كَمْ» غير ظرف، فيقول: يَومُ الجُمعَةِ، ويومان. فـ«كُمْ» هاهنا بمنزلة قوله: ما صِيدَ علَيهِ، وما وُلِدَ لَهُ من الدَّهرِ والأيَّامِ؟ فليس «كم» ظرفاً، كما أنَّ «ما» ليس بظرف. ومن ذلك أن يقول: كم ضُرِبَ بِهِ؟ فتقول: ضُرِبَ بهِ ضَرْبَتانِ، وضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ كَثِيرٌ[١].

وكما نرى هذا الصنيع عند سيبويه نراه عند أبي العبّاس المبرّد في كتابه (المقتضب) نلاحظ أنَّ التعبير بالحذف هو الشائع، ورغم ذلك فإنّه يستعمل الإضمار أحياناً إلى جانب الحذف، مثل قوله: «واعلَمْ أنَّ المصدرَ كسائر الأسماء إلّا أنَّه اسم للفعل فإذا نصبت فعلى إضمار الفعل»[٢] في قول جرير:

إيَّاكَ أنتَ وعبدَ المسيحِ أن تَقرَبَا قِبلةَ المَسجدِ

وقوله: فإن اضطر شاعر جاز لأنَّه يشبهه للضرورة بقوله: أن تقربا. وعلى هذا.

إيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فإنَّهُ إلى الشرِّ دَعَّاءٌ ولِلخيرِ جَالِبُ

فأضمر بعد قوله: إيّاك فعلاً آخر على كلامين، لأنَّه لّما قال: إيَّاكَ، أعلمه أنَّه يزجره فأضمر فعلاً يريد: «اتَّقِ المِراءَ يا فَتَى»[٣].

وابن جني يسود عنده التعبير بالحذف في كتابه (الخصائص)، ولكنه يعبّر عنه بالإضمار لتلاقيهما في الغرض، مثل قوله وهو يتحدّث عن حذف «كان» في هذا البيت:

أَسَكرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغةِ إذ هَجَا تميماً بِبطنِ الشَّامِ أم مُتَساكِرُ

وابن المراغة هذا خبر «كان» الظاهرة، وخبر «كان» المضمرة محذوف معها[٤]. فالتعبيران متجاوران، وهذا اتساع.

---

(١) الكتاب ١: ٢١٢.

(٢) المقتضب ٣: ٢٢٦.

(٣) المقتضب ٣: ٢١٣.

(٤) الخصائص ٢: ٣٧٥. وينظر الكتاب ١: ٤٩. والبيت للفرزدق يهجو جريراً. والمراغة: الأتان التي لا تمتنع من الفحول.

وأكّد ابن السراج مصطلح الاتساع ورأى فيه ضرباً من الحذف، إذ تقيم فيه مثلاً – المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقامَ الاسم. فأمَّا الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف، فنحو قوله تعالى: «واسأَلِ القَريةَ»[١]، تريد: أهلَ القرية، وقول العرب: بَنو فُلان يطؤهم الطريق، يريدون: أهل الطريق، وقوله تعالى: «وَلكنَّ البرَّ مَنْ آمنَ باللهِ»[٢]، إنَّما هو بِرُّ مَنْ آمَنَ باللهِ.

وأمَّا اتساعهم في الظروف فنحو قولهم: «صِيدَ عَلَيهِ يَومان» وإنَّما المعنى: صِيدَ عَلَيه الوحشُ في يومين. «ووُلِدَ لَهُ ستُّونَ عاماً»، والتأويل: وُلِدَ له الوَلَدُ في ستين عامَّاً. ومن ذلك قوله عزَّ وجلَّ: «بل مَكرُ اللَّيلِ والنَّهارِ»[٣]، وقولهم: نهارُكَ صائِمٌ ولَيلُكَ قائِمٌ، وإنَّما المعنى: «أَنَّك صائِمٌ فِي النَّهارِ، وقائِمٌ في اللَّيلِ. وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يُحاط به، وتقول: «سِرْتُ فَرسَخَينِ يَومَينِ»[٤]، إن شئت نصبت انتصاب الظروف، وإن شئت جعلت نصبهما بأنَّهما مفعولان على السعة، وعلى ذلك قولك: «سِيرَ بزيدٍ فَرسخَان يَومَين»، إذا جعلت الفرسخين يقومان مقام الفاعل، ولك أن تقولَ: سِيرَ بِزيدٍ فَرسَخَين يَومَان، فتقوم اليومين مقام الفاعل[٥].

ولخَّصَ السيوطي (ت٩١١هـ) من المتأخرين الاتساع، فرأى أنَّ الحذف هو توسُّع في كلام العرب «والتوسُّع في الظرف جَعْلُهُ مفعولاً به على طريق المجاز، فيسوغ حينئذٍ إضماره غير مقرون بـ(في)، نحو: اليَومَ سِرْتُه»[٦]. كما أنَّ البغدادي (ت١٠٩٣هـ) من المتأخرين قال عن الاتساع: «هو أن يقول الشاعر بيتاً يتسع فيه التأويل، فيأتي كلُّ واحد بمعنى، وإنّما يقع ذلك لاحتمال اللفظ وقوته واتّساع المعنى»[٧].

أمّا ما يهمُّني في بحثي عن الاتساع فهو ما كثر وشاع في كتب النحاة من الحذف والحمل على المعنى أو على التوهم والتضمين، ووضع الصيغ موضع بعض، ووضع أحد حروف المعاني مكان بعض.

المبحث الأوَّل: الحذف

إنَّ الحذف في كلام العرب سمة من سمات العربيّة، وقد يُحذَفُ من الكلام أجزاء هامة، فنجد في حذفها خصوصية، فكثيراً ما يَرِدُ مجاز الحذف في الاستعمال أبلغ من الحقيقة، فهو يُلطِفُ الكلام، ويكسبه حلاوة،

---

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف.
(٢) الآية ١٧٧ من سورة البقرة وينظر المقتضب ٣: ٢٣١.
(٣) الآية ٣٣ من سورة سبأ.
(٤) الكتاب ١: ٢٢٢- ٢٢٣.
(٥) الأصول في النحو ٢: ٢٥٥- ٢٥٦.
(٦) همع الهوامع ١: ١٠٦ و١: ٢٠٣.
(٧) الخزانة ١: ٥٤٧.

ويكسوه رشاقة. فالحذف باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فترك الذكر أفصح من الذكر[١].

وللحذف أوجه متعدّدة ظاهرة ماثلة، مثولها أوجَدَ لدى النحاة والبلاغيين عنايةً دقيقةً جعلهم يتفننون في إطلاق عددٍ من المصطلحات عليها، وعلى أقسام عديدة للمحذوفات في كلام العرب، بعضها يُعدُّ من أقسام الحذف، فيوجَّه على ما ينبغي له بسبب المعاني والأغراض التي يُصاغ لها الكلام، بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض. وهذا آتٍ من العناية بالعلاقة الوظيفية والدلالية الحاصلة بين مفردات اللغة في العبارة أو الجملة المعبِّرة تعبيراً منطقياً، أو حتّى في اللفظة الواحدة، فنجد الاكتفاء في الجملة، والاجتزاء في خبر المبتدأ، والطرح والإسقاط للحرف، ونحو ذلك[٢].

وسآتي على أنواع من الحذف فيها اتساع، وتُوجّه توجيهاً وفقاً للمعنى والقاعدة النحوية، منها:

أ- الحذف المشتمل على حقيقة الإعراب والمعنى:

من ذلك قوله تعالى: «أَيُحِبُّ أحدُكُم أَنْ يَأكُلَ لَحمَ أَخِيهِ مَيتاً فَكَرِهتُمُوه»[٣]، الهاء في «كرهتموه» عائدة على الأكل، وفي الكلام اختصار شديد، والتقدير: أنَّ الجملة التي هي «كرهتموه» خبر لمبتدأ مقدّر، وبعدها تقدير كلامين حذفا للدلالة عليهما، كأنَّه قيل: فأكْلُ لحم أخيكم ميتاً كرهتموه، والغِيبة مثلُه فاكرهوها، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره معطوفة على الجواب الذي يقتضيه الاستفهام، لأنَّ قوله: «أَيُحِبُّ أحدُكُم أَنْ يَأكُلَ لَحمَ أَخِيهِ مَيتاً فَكَرِهتُمُوه»، جوابه: لا و«لا» إنَّما تقع في الجواب نائبة عن جملة، وكذلك كلُّ حرف جوابي، وتقدير الجواب: لا يحبُّ أحدٌ منَّا ذلك، فقيل لهم: فأكْلُ لحم أخيكم ميتاً كرهتموه، والغيبة مثله فاكرهوها.

«واتَّقُوا الله» فيجوز أن يكون قوله: «واتَّقوا الله» معطوفاً على هذا الأمر المقدَّر، ويجوز أن يكون معطوفاً على ما تقدّم من الجملة الأمرية، وهي قوله: «اجتَنبوا كثيراً مِنَ الظَّنِّ»، ويجوز أن يكون معطوفاً على الجملة النهيية التي هي قوله: «ولا يَغتَبْ بَعضُكُم بَعضاً» فإن عطفْتَهُ على المحذوف المقدّر فحسنٌ، ونظيره قوله تعالى: «اضرِبْ بِعَصاكَ الحَجَرَ فانفجَرَتْ»[٤].

وابن الشجري في أماليه كان يهتم بالمعنى ويُعنى به عناية فائقة، فالإعراب موافق للمعنى، ومطابق للقاعدة النحوية. وتنبّه إلى حذوفات القرآن ورأى فيها توجيهاً نحوياً مشتملاً على حقيقة الإعراب مع المعنى، فقال في الآية

---

(١) دلائل الإعجاز ص١٠٣.

(٢) أسلوب الحذف في اللغة العربية، د.أيمن الشَّوَّا، ص١٦.

(٣) الآية ١٢ من سورة الحجرات.

(٤) الآية ٦٠ من سورة البقرة. وينظر معاني القرآن للزجاج ٥: ٣٧.

السابقة، والتقدير: فضَرَبَ فانفجرت، وقد جاء أكثر من هذا، وهو تقدير معطوفين، في قوله جلَّ اسمه: «فقُلْنَا اضرِبُوهُ بِبعضِها، كذلِكَ يُحي الله المَوتَى»[١]، التقدير: فضربوه فحيي، وجاء ما هو أشدُّ من هذا، وهو تقدير ثلاث جمل معطوفة في قوله تعالى: «وقالَ الَّذي نَجَا مِنهُما وادَّكَرَ بَعدَ أُمَّةٍ أنا أُنَبِّئُكُم بتأويلِهِ فأرسِلونِ»[٢] ثم قال: «يُوسُفُ أَيُّها الصِّدِّيقُ» فالتقدير: فأرسَلُوهُ فأتى يوسف، فقال له: يوسف أيُّها الصديق. فحذوف القرآن كثيرة عجيبة، والذي ذكرته لك من التقديرات والحذوف في هذه الآية مشتمل على حقيقة الإعراب مع المعنى[٣].

ورأي ابن الحاجب أنَّ قيمة الحذف تأتي في بناء الجملة، حين تَتِمُّ المطابقة بين المعنى والقاعدة النحوية، وذكر ذلك في معرض كلامه عن الفرق بين التضمين والتقدير، فقال: الفرق بين التضمين وبين التقدير في قولنا: بُنِيَ «أينَ» لتضمُّنه معنى حرف الاستفهام، وضربْتُهُ تأديباً، منصوب بتقدير اللام، وغلامُ زيدٍ، مجرور بتقدير اللام، وخَرَجْتُ يَومَ الجُمعَةِ، منصوب بتقدير «في» فالتضمين يُراد به أنَّه في معنى المتضمَّن على وجه لا يصحُّ إظهاره معه. والتقدير أن يكون على وجه يصحُّ إظهاره معه، سواء اتَّفقَ الإعراب أو اختلف، فإنَّه قد يختلف في مثل قولك: ضَرَبْتُهُ يَومَ الجُمعَةِ، وضَرَبْتُهُ في يومِ الجُمعَةِ.

والفرق بينهما أنَّه إذا لم يختلف الإعراب كان مراداً وجودُه، فكان حكمُهُ حُكمَ الموجود. وإذا اختلف الإعراب كان المقدَّر غير مرادٍ وجودُه، فيصل الفعل إلى متعلِّقه فينصبه[٤].

وعوَّل الشريف المرتضى في أماليه على المعنى في الحذف كثيراً، فقد تستحسن العرب الحذف في بعض المواضع لاقتضاء الكلام المحذوف ودلالته عليه، وهذا اتساع في الحكم النحوي. من ذلك قوله تعالى: «إنِّي أُريدُ أَنْ تَبُوءَ بإثمِي وإثمِكَ، فتكونَ مِنْ أصحابِ النَّارِ»[٥]، فيكون المراد: إنِّي أُريدُ زَوالَ أن تَبُوءَ بإثمِي وإثمِكَ، لأنَّه لم يرد له إلا الخير والرُّشد، فحذف «الزوال» وأقام «أنْ» وما اتصل بها مقامه، كما قال تعالى: «وأُشرِبُوا فِي قلُوبِهِمُ العِجلَ بكُفرِهِم»[٦]، أراد «حبَّ العِجلِ» فحذف «الحبّ» وأقام «العجل» مقامه.

---

(١) الآية ٧٣ من سورة البقرة.
(٢) الآيتان ٤٥- ٤٦ من سورة يوسف.
(٣) أمالي ابن الشجري ١: ٢٣٠- ٢٣١.
(٤) أمالي ابن الحاجب ٢: ٨٢٦.
(٥) الآية ٢٨ من سورة المائدة.
(٦) الآية ٩٣ من سورة البقرة.

وذكر وجهاً آخر، وهو أن يكون المعنى: إني أريد أَلَّا تبوء بإثمي وإثمك أي: أريد ألّا تقتلني ولا أقتلك، فحذف «لا» واكتفى بما في الكلام، كما قال تعالى: «يبيّن اللهُ لكُم أَنْ تَضِلُّوا»[١]، معناه ألا تضلوا، وكقوله تعالى: «وألقَى فِي الأرضِ رَواسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُم»[٢]، معناه ألّا تميد بكم، وكقول الخنساء[٣]:

فأقسَمْتُ آسَى عَلَى هَالِكٍ وأسألُ نائِحةً ما لَهَا

وقال امرؤ القيس[٤]:

فقُلْتُ يَمينَ اللهِ أبرحُ قاعِداً ولَو قَطَعُوا رَأسِي لَدَيكِ وأوصَالِي

أراد: لا أبرح. وقال عمرو بن كلثوم[٥]:

نَزَلْتُم مَنزِلَ الأضيافِ مِنَّا فَعجَّلْنا القِرى أَنْ تَشتِمُونا

أراد: ألَّا تشتمونا، والشواهد في هذا الاتساع كثيرة جداً[٦].

ب- اطِّراد القاعدة النحوية:

عُنِي أصحاب الأمالي بالقاعدة النحوية، وما يستند إليها من أحكام نحوية، وكانوا يتوسعون في القواعد بحسب ما يرد إليهم من قراءات وشواهد، وما أملوه مقدمين آراءهم، مؤيدين ومنتقدين، وكانوا يضمرون أو يحذفون ثم يقدِّرون المحذوف تبعاً للقاعدة النحوية. من ذلك ما ذكره ابن الشجري في توجيه بيت المتنبي[٧]:

جرَّبْتُ مِن نارِ الهَوى ما تَنطَفِي نارُ الغَضَا، وتَكِلُّ عمَّا تَحرِقُ

ويتوجّه فيه سؤال عن معنى «ما» الأولى، وسؤال عن الفاعل المستكن في «تحرق» إلى أيِّ النارين يعود؟ وسؤال عمّا فيه من الحذوف، وسؤال عن الجارّ الذي هو «عن» بم يتعلَّق؟ فإن الفعل «انطفأ» و«تكلُّ» كلاهما ممّا يتعدّى بـ«عن».

---

(١) الآية ١٧٦ من سورة النساء.
(٢) الآية ١٥ من سورة النحل.
(٣) ديوان الخنساء ص٢٠٢، وآسى: أحزن. ونائحة: باكية.
(٤) ديوان امرئ القيس ص٥٨.
(٥) معلقة عمرو بن كلثوم شرح التبريزي ص٢٣٥.
(٦) أمالي المرتضى ٢: ٤٨- ٤٩.
(٧) ديوان المتنبي ٢: ٣٣٣.

وأمّا «ما» من قوله: «ما تنطفي» فمصدرية، والضمير الذي في «تحرق» عائد على «نار الهوى»، وقوله: «عمَّا تحرق» متعلِّق بـ«تكلُّ» ومعمول «تنطفي» محذوف، كقولك: رضيْتُ وصفحْتُ عن زيد. أردْتُ: رضيْتُ عَن زَيدٍ وصفحْتُ عَن زَيدٍ. فحذفْتَ معمول الأول لدلالة معمول الثاني عليه، والقاعدة في ذلك أنَّ الثاني أقرب إلى المعمول.

والمحذوف الثاني: العائد إلى «ما» الثانية من صلتها، وفيه حذفان آخران، لأنَّ تقدير معنى البيت: جرَّبْتُ من قوة نار الهوى، لابدّ من تقدير هذين المضافين، القوة والإحراق، لأنَّ المعنى يقتضيهما، وإنَّما خصَّ الغضا، لأنَّ نارَه أشدُّ النيران وأبقاها[١].

ولم يقتصر توجيه ابن الشجري على النثر والشعر بل تكلّم عن الحذف في القراءات القرآنية، وكان توجيهه تبعاً للقاعدة النحوية المطردة، إذ أثبت قوّة اللفظ والمعنى وصحة القاعدة التي ارتكزت على المسموع الكثير الفصيح. من ذلك إجابته حين سئل عن قوله تعالى: «إِنَّ اللهَ وملائِكَتَهُ يُصلُّونَ عَلَى النَّبيِّ»[٢]، برفع «وملائكته». إنَّ رفع «الملائكة» بالابتداء، و«يصلون» خبر عنها، وخبر «إنَّ» محذوف لدلالة الخبر المذكور عليه، فالتقدير: إنَّ الله يصلي على النبي، وملائكته يصلون على النبي، فحُذِفَ الخبر الأول لدلالة الثاني عليه، ونظير ذلك قول الشاعر[٣]:

نَحنُ بِما عِندَنا وأنتَ بِما عِندَكَ راضٍ، والرأي مُختَلِفُ

أراد: نحن بما عندنا راضون، فاجتزأ بذكر «راض» عنه، ومثله حذف أحد الخبرين من قول الله عزَّ وجلَّ: «واللهُ ورسولُهُ أحقُّ أنْ يُرضُوهُ»[٤]، ولو كان «أحقُّ» خبراً عنهما لقيل «يرضوهما».

ويجوز أن يكون قوله: «وملائكته» معطوفاً على موضع «إنَّ» واسمها، لأنَّ «إنَّ» من الحروف التي تدخل على الكلام فلا تغيِّر معناه، فموضعها مع اسمها رفع بالابتداء، فالتقدير: اللهُ وملائِكتُهُ يصلُّونَ على النَّبيِّ[٥].

ومن النحاة ندرك أهمية التفريق بين معاني النحو وقواعده، فالقاعدة النحوية بُنيت على استقراء الشواهد، وجاءت من فهمهم لمعاني النحو ومسائله، وهذا ما جعلهم يتوخُّون الدقة في وضع قواعدهم، والحذف يدلُّ على

---

(١) أمالي ابن الشجري ١: ١١٩- ١٢٠.

(٢) الآية ٥٦ من سورة الأحزاب. وقرأ ابن عباس بالرفع، وعبد الوارث عن أبي عمرو، مختصر في شواذ القراءات ص١٢٠، والبحر المحيط ٧: ٢٤٨، والمغني ٦٠٦.

(٣) هذا البيت لعمرو بن امرئ القيس، شاعر جاهلي. ينظر الكتاب ١: ٧٥، ومعاني القرآن ١: ٤٣٤، والمقتضب ٣: ١١٢، والمغني ص٦٢٢.

(٤) الآية ٦٢ من سورة التوبة. وينظر إعراب القرآن ص٣٩٣، ومعاني القرآن ١: ٤٤٥.

(٥) أمالي ابن الشجري ٣: ١١٣- ١١٤.

المعنى الذي أراده صاحبه، فيفهم من السياق القصد من هذا الحذف، ويبقى المعنى شاهداً على ذلك، وهذا في عرف هؤلاء النحاة اتِّساع يدخل في دائرة القاعدة النحوية.

من ذلك ما جاء في أمالي ابن الشجري على قول جرير[١]:

وكـــائِنْ بالأبـــاطحِ مِـــن صَـــدِيقٍ يَرانِـــي لـــو أُصِـــبْتُ هُـــو المُـــصابَا

قالوا في معنى «كم» الخبرية: كأيِّنْ، وكائِن، مثل: كاعِنْ، إلَّا أنَّ الخفيفة أكثر في الشعر، والثقيلة أكثر في القراءة. وأصل الثقيلة: أيّ، دخلت عليها كاف التشبيه، فعمِلت فيها الجرَّ، وأُزيلتا عن معنييهما، فجعلتا كلمة واحدة مضمَّنةً معنى «كم» التي للتكثير، ووصل التنوين بها في الوقف، وجعلت له صورة في الخطِّ.

وأمَّا الخفيفة فأصلها: كأيّن، فقدَّموا الياء على الهمزة، وحرّكوا كلَّ واحدة منهما بحركة الأخرى، كما يفعلون فيما يُقدِّمون بعض حروفه على بعض، كقولهم في جمع بئر: آبار، والأصل: أبْآر، فصارت: كَيِّئِن مثل كَيَّعِنْ، فخفَّفوها كما خفَّفوا نحو: ميِّت فصار: كَيْئِنْ مثل كَيْعِنْ، فأبدلوا الياء وهي ساكنة ألفاً فصارت: كائن. وقال بعض البصريين، وهو أيضاً مأثور عن الخليل: أصل كائن: كأيِّنْ، وذلك أنَّهم قدَّموا الياء الأولى، وهي الساكنة المدغمة على الهمزة، فانفتحت الياء بانفتاح الهمزة، وسكنت الهمزة بسكون الياء، فصار: كَيَأْينْ مثل كَيَعْيِنْ، فلمَّا تحرَّكت الياء وقبلها فتحةُ الكاف انقلبت ألفاً، والهمزة بعدها ساكنة، فحرّكت الهمزة بالكسر لالتقاء الساكنين، فصادفت كسرتها كسرة الياء بعدها، فاستثقلوا أن يقولوا: كائِين، كما استثقلوا أن يقولوا: مررْتُ بقاضيٍ، فأسكنوا الياء فصادف سكونها سكون النون بعدها، فوجب حذفها لالتقاء الساكنين كما وجب حذف الياء من «قاضٍ» لسكونها وسكون التنوين، فحذفوها فاتَّصلت الهمزة بالنون، فصار كائن مثل قاضٍ[٢].

فأمَّا قوله: «يراني لو أُصِبْتُ هو المُصَابَا» فمعنى يراني: يعلَمُنِي، والمراد بالمصاب المصيبة، كقولهم: جَبَرَ اللهُ مُصَابَكَ، أي: مُصيبَتَكَ، وهذا اتساع، وهو في الأصل مصدر بمعنى الإصابة، ومن ذلك قول الشاعر[٣]:

أَظُلَـــيمُ إنَّ مُـــصابَكُم رَجُـــلاً أهـــدى الـــسَّلامَ تَحيَّـــةً ظُلْـــمُ

أراد: إنَّ إصابَتَكُم رجلاً. وقوله: «هو» فصل، وهو الذي يسميه الكوفيون عماداً، وهذا الضرب من الإضمار لابُدَّ أن يكون وِفْقَ ما قبله في الغيبة والخطاب لأنَّ فيه نوعاً من التوكيد، تقول: عَلِمْتُ زَيداً هُوَ المُنطلِقَ، وعلمْتُكَ أنتَ المنطلِقَ.

---

(١) ديوان جرير ص٢٤٤، وينظر كتاب الشعر ص٢١٤.

(٢) أمالي ابن الشجري ١: ١٦٠- ١٦١.

(٣) هذا البيت للحارث بن خالد المخزومي. وقيل للعرجي. وينظر مجالس ثعلب ص٢٧٠، والأصول ١: ١٣٩، وتفسير الطبري ١: ١١٦، وديوان العرجي ص١٩٢.

إنَّ في قوله: «يراني» تقدير مضاف يعود ضمير الغيبة إليه، أي يرى مصابي هو المصاب، والمعنى: يَرَى مصابِي هُوَ المُصابَ العظيمَ، ولو أنَّه قال: يراه لَو أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا، فأعاد الهاءَ مِن «يراه» إلى الصديق، والمعنى يرى نفسه، لَسَقَطَ ما ذكر من الاعتراض، ولم يحتج إلى تقدير مضاف، ولكان المصاب اسم المفعول من قولك: أُصيبَ زيدٌ فهو مصاب لكن المروي: يراني[١].

وأكَّد ابن الحاجب مفهوم الاتساع في أماليه إذ استعمل ذلك في اطراد القاعدة النحوية، فقد جوّز تقديم المعمول على العامل، كما جوّز مجيء الظرف مقدّماً على النفي في حالة يلزم فيها تقديم النفي. من ذلك ما أملاه قائلاً: وقد جاء الظرف مقدّماً على النفي في مثل قوله: «فَيومَئذٍ لا يُسألُ عَن ذَنبِهِ»[٢]، وقوله: «فيومَئِذٍ لا يَنفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعذِرَتُهُم»[٣]، إمَّا لاتِّساعهم في الظروف، فيلزم أن يتقدَّم على غيره ما لم يكن في النفي جهة أحقية من غيره. ويجوز أن يكون مقدّراً بفعل منفي دلَّ ما بعده عليه، كما قيل في قوله تعالى: «أَفَلا يَعلَمُ إِذا بُعثِرَ ما فِي القُبُورِ»[٤] وشبهه: في أنَّ العامل فيه ما دلَّ عليه «خبير».

وقد فرّق قوم بين النفي وغيره في تقديم الظرف، فأجازوا: يَومَ الجُمعةِ ما ضربْتُ زيداً، ومنعوا يَومَ الجُمعَة إنَّ زَيداً قائِمٌ. والفرق بينهما أنَّ «ما» يكون منفيها فعلاً، وخبر «إنَّ» لا يكون متعلّقُ الظرف إلَّا اسماً أو فعلاً بتأويله، فكان الفعل وما يجري مجراه أقوى من الاسم في العمل وما يجري مجراه، فقُدِّم معمول القوي، ولم يقدّم الآخر[٥].

٢ـ الحمل على المعنى أو التوهم:

موضوع الحمل على المعنى أو ما يُسمَّى على التوهم من المواضيع اللغوية المهمة فهو يتصل بالمستويين النحوي والصرفي، ويأتي في القرآن الكريم وكلام العرب، النثر والشعر. وذكر النحاة هذه الظاهرة منذ أيام الخليل وسيبويه، واختلفوا بتفسيرها وتعدّدت أقوالهم في تحديد المصطلح النحوي، فحملها سيبويه على الغلط، وحملها آخرون على «التوهم» كما حملها فريق ثالث على المعنى[٦].

يشمل الحمل على المعنى حركات الإعراب المختلفة: المجرور والمنصوب من الأسماء والأفعال والمرفوع من الأسماء، والمجزوم، والمركبات، وعطف الجمل. وهذا اتساع، ومن ذلك مفعول المصدر المجرور يعطف عليه

---

(١) أمالي ابن الشجري ١: ١٦٢- ١٦٣.
(٢) الآية ٣٩ من سورة الرحمن. وينظر معاني القرآن ٣: ١١٧.
(٣) الآية ٥٧ من سورة الروم.
(٤) الآية ٩ من سورة العاديات، وينظر معاني القرآن ٣: ٢٨٦.
(٥) أمالي ابن الحاجب ٢: ٧٥٦.
(٦) الكتاب ٢: ١٥٥، وينظر الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د.مازن المبارك ص٤٣١، ومغني اللبيب ص٦٢٢، وأساس البلاغة مادة (وهم).

المنصوب، وفاعل المصدر المجرور يوصف بمرفوع. قال ابن الشجري حين سُئِل عن قول سُحَيم عبدِ بني الحسحاس[١]:

جُنُوناً بِها فيما اعتَشَرْنا عَلاقةً علاقَةَ حُبٍّ مُستَسِرّاً وبادِيا

فأجاب بأنَّ «جنوناً» نصب على المصدر، أي: جُنِنْتُ جنوناً، وقول: «علاقة» مفعول لأجله، ويجوز أن تنصب «علاقة» على البدل من «جنونا» وقوله: «علاقة حبّ» بدل من قوله: «علاقة».

و«مُستَسِرّاً» نصب على النعت لقوله: «علاقةَ حُبٍّ» وذكّر الوصف، والموصوف مؤنث لأمرين، أحدهما: أنَّ العلاقة بمعنى العلق، والآخر: أنَّها إذا كانت بدلاً من «جنونا» فهي الجنون، وهذا اتساع، فقد ورد تذكير المؤنث للحمل على المعنى كثيراً.

ووجه آخر لإعراب «مستسرّ» بالنصب أن يكون نعتاً لـ«حبّ» على معناه، وانتصابه في هذا الوجه أقوى من انتصابه على الحال، ألا ترى أنَّ مفعولَ المصدرِ المجرورَ قد عُطفَ عليه المنصوب في قول الشاعر[٢]:

قَد كُنتُ داينْتُ بِها حَسَّانَا مَخافَةَ الإفلاسِ واللَّيَانَا

كما وُصِفَ فاعل المصدر مجروراً بمرفوع، في قول لبيد يصف العَير والأتان[٣]:

يُوفِي ويَرتَقِبُ النَّجادَ كأنَّه ذُو إربةٍ كُلَّ المِرَام يَرُومُ
حتَّى تهجَّرَ في الرَّواحِ وهاجَها طَلَبَ المُعقِّبِ حقَّهُ المَظلُومُ

فقد رفع «المظلوم» على النعت لـ«المعقب»، فالمعقب فاعل الطلب، ونصبُ حقُّه لأنه مفعول الطلب، والمظلوم صفة للمعقب على المعنى، فرفعه لأنَّ التقدير: طلَبَها مثل أن طَلَبَ المعقب المظلوم حقَّه[٤].

ومن وجوه الحمل: المجرور حَمْلُهُ على المنصوب كحذف العائد من الصلة، وهذا يقع بالمنصوب المتصل غالباً، نحو: قام الذي أكرمْتُ، فإن كان مجروراً منصوباً جاز حذفه، كقولك: هذا الذي زَيدٌ ضاربٌ، وعجبْتُ مِمَّا أنتَ صَانِعٌ، ومثله قوله تعالى: «فاقضِ ما أنتَ قاضٍ»[٥]، التقدير: ضاربُهُ وصانِعُهُ وقاضِيهِ. فإن كان العائد متصلاً مرفوعاً في المعنى لم يجز حذفه، كقولك: قامَ الّذِي أعْجَبَ ضربُهُ زَيداً، لا يجوز: الَّذِي أعجَبَ ضَرْبٌ زَيداً؛ لأنَّ

---

(١) ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ص١٧.

(٢) هذا البيت لرؤبة، في ملحقات ديوانه ص١٨٧. وهو من شواهد الكتاب ١: ١٩١، ومغني اللبيب ص٥٨، وشرح الكافية الشافية ص١٠٢٢.

(٣) ديوان لبيد ص١٢٧- ١٢٨.

(٤) أمالي ابن الشجري ١: ٣٤٧.

(٥) الآية ٧٢ من سورة طه.

الهاء فاعل المصدر، وإنَّما جاز حمل المجرور على المنصوب لاتفاقهما في كونهما فضلتين[١]. وحسن استعماله في حال السعة.

ومن مظاهر الاتساع وقوع المضمر بعد «لولا» التي يرتفع الاسم بعدها بالابتداء. فمذهب سيبويه أنه يرى إيقاعَ المنفصل المرفوع بعدها هو الوجه، كقولك: لولا أنتَ فَعَلْتُ كَذَا، ولولا أَنَا لَم يَكُنْ كذا، ولا يمتنع من إجازة استعمال المتصل بعدها، كقولك: لَوْلَايَ، ولَولَاكَ ولَولَاهُ، ويحكم بأن المتصل بعدها مجرور بها، فيجعل لها مع المضمر حكماً يخالف حكمها مع المظهر.

ومذهب الأخفش أنَّ الضمير بعدها مستعار للرفع، فيحكم بأنَّ موضعه رفع بالابتداء، وإن كان بلفظ الضمير المنصوب أو المجرور، فيجعل حكمها مع المضمر موافقاً حكمها مع المظهر. وحجة الأخفش أنَّ العرب قد استعارت ضمير الرفع المنفصل للنصب في قولهم: لَقِيتُكَ أَنْتَ، وكذلك استعاروه للجر في قولهم: مررْتُ بِكَ أَنْتَ، أكَّدوا المنصوب والمجرور بالمرفوع كما رأينا، وأشدُّ من هذا إيقاعهم إيّاه بعد حرف الجر في قولهم: أَنَا كَأَنْتَ، وأَنْتَ كَأَنا[٢]، فكما استعاروا المرفوع للنصب والجرّ، كذلك استعملوا المنصوب للرفع في قولهم: لَوْلَايَ ولَوْلَاكَ ولَولَاهُ[٣].

ومن أشكال الاتساع في العطف عطف اسم الفاعل على «يَفْعَلُ» أي الفعل المضارع وعطف المضارع على اسم الفاعل جائز، لما بينهما من المضارعة التي استحق بها المضارع الإعراب، واستحقَّ بها اسم الفاعل الإعمال، وذلك جريان اسم الفاعل على المضارع ونَقْلُ المضارع من الشياع إلى الخصوص بالحرف المخصِّص، كنقل الاسم من التنكير إلى التعريف بالحرف المعرَّف، فلذلك جاز عطف كلٍ واحد منهما على صاحبه، وذلك إذا جاز وقوعه في موضعه، كقولك: زيدٌ يَتحدَّثُ وضَاحِكٌ، وزيدٌ ضَاحِكٌ ويتحدَّثُ لأنَّ كلَّ واحد منهما يقع خبراً للمبتدأ، ولِمَا دخل على المبتدأ من العوامل، كـ: باب «كان» وباب «إنَّ»، وكذلك مررْتُ بِرجلٍ ضاحِكٍ ويَتحدَّثُ، وبِرجُلٍ يَتحدَّثُ وضاحِكٌ؛ لأنَّ «يَفعَلُ» ممّا يُوصَفُ به النكرات، فمن عطف الاسم على الفعل قول الراجز[٤]:

باتَ يُغشِّيها بِعضبٍ باتِرٍ يَقصِدُ في أَسْوُقِها وجائِرِ

---

(١) أمالي ابن الشجري ١ : ٨.

(٢) كتاب الأزهية ص١٨١.

(٣) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٧٦- ٢٧٧.

(٤) معاني القرآن للزجاج ١ : ٤١٢، وكتاب الشعر ص٤٢٧ وما يجوز للشاعر عند الضرورة ص١٥٢، وينظر الخزانة ٥ : ١٤١. والعضب: السيف، ويقصد من القصد، وهو التوسط وعدم مجاوزة الحدّ. والأسوق والأسؤق، بالهمزة والواو لغتان: وهو ما بين الركبة والقدم.

ومن عطف الفعل على الاسم قوله تعالى: (أولم يَرَوا إِلَى الطَّيرِ فَوقَهُم صافَّاتٍ وَيَقبِضْنَ)[١]. فإن قلت: سَيَتحدَّثُ زيدٌ وضاحِكٌ، لم يَجُزْ، لأنَّ ضاحكاً لا يقع موقعُ «يتحدّث» في هذه المسألة، من حيث لا يلي الاسمُ السينَ لأنَّها من خصائص الفعل، وكذلك قولهم: مررْتُ بجالسٍ ويتحدَّث، لا يجوز، لأنَّ حرف الجر لا يليه الفعل، فإن عطفْتَ اسم الفاعل على «فَعَلَ» لم يجز، لأنَّه لا مضارعة بينهما، فإنْ قرّبْتَ «فَعَلَ» إلى الحال بـ«قد» جاز عطف اسم الفاعل عليه، كقول الراجز[٢]:

يـا ليْتَنِـي كلَّمْـتُ غَـيرَ حـارِجِ أَمَّ صـبيٍّ قـد حَبَـا ودارِجِ

فإن كان اسم الفاعل بمعنى «فَعَلَ» جاز عطف الماضي عليه، كقوله تعالى: «إِنَّ المُصَّدِّقِينَ والمُصَّدِّقَاتِ وأَقرَضُوا اللهَ»[٣]، لأنَّ التقدير: إنَّ الّذين تصدَّقوا واللّاتي تصدَّقْنَ[٤].

وفي أحكام العطف اتساع كثير من ذلك الجزم بالعطف على الموضع في قوله تعالى: (لَولا أَخَّرتنِي إِلَى أَجلٍ قَرِيبٍ فأصدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ)[٥]، فأمَّا من قرأ «وأكنْ» فإنَّه جزمه بالعطف على موضع فـ«أصدَّقَ» ألا ترى أنَّ الفاء إذا حذفت من النحو انجزم الفعل، كقولك: زُرْنِي أكرمْكَ، ومثله في الجزم بالعطف على الموضع قراءة حمزة والكسائي: «مَنْ يُضلِلِ اللهُ فلا هادِيَ لَهُ ويَذَرْهُم»[٦] جزما «يذرهم» لأنهما عطفاه على موضع «فلا هادي له»، ومثله قول الشاعر[٧]:

فـأبلُوني بَلِيَّـتكُم لَعلِّـي أصـالِحُكُم وأسـتَدرِجْ نَوَيَّـا

جزم «أستدرج» بالعطف على موضع «لعلي أصالحكم» ألا ترى أنَّه لو حذف «لعلي» انجزم «أصالحكم» جواباً للأمر[٨].

---

(١) الآية ١٩ من سورة الملك.

(٢) هذا الرجز لجندب بن عمرو، ينظر ديوان الشماخ ص٣٦٣، ومعاني القرآن ١: ٢١٤، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢، والخزانة ٢٣٨.

(٣) الآية ١٨ من سورة الحديد.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢: ٤٣٧- ٤٣٨.

(٥) الآية ١٠ من سورة المنافقون. وينظر السبعة في القراءات ص٦٣٧، وتأويل مشكل القرآن ص٥٦، ومغني اللبيب ص٤٧٢.

(٦) الآية ١٨٦ من سورة الأعراف، وينظر السبعة في القراءات ص٢٩٩، والكشف عن وجوه القراءات لمكي ١: ٤٨٥.

(٧) هذا البيت لأبي دؤاد الإيادي. ديوانه ص٣٥٠، وينظر معاني القرآن ١: ٨٨، والعضديات ص١٢٠، والعسكريات ص١٦١، وأبلوني بليتكم: اصنعوا بي صنعاً جميلاً. وأستدرج: ارجع أدراجي من حيث كنت. ونويَّاً: نيتي.

(٨) أمالي ابن الشجري ١: ٤٢٨.

ومن الاتساع حملُ بعضِ الأفعال على بعض في الحذف والإعلال، وهذا على المستوى الصرفي، وهذا النحو من الاتساع يندرج تحت ما يسميه النحاة الخفة والبعد عن الاستثقال، ألا ترى أنَّهم حذفوا الواو من مضارع «وعد»، لوقوعها بين ياء وكسرة، فقالوا: يَعِدُ، ثم حملوا الهمزة والنون والتاء على الياء، فقالوا: أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ، وليس فيهن مع الكسرة ما في الياء من الثقل، ولكنَّهم أرادوا أن يستمر الباب على سننٍ واحد، ومثل هذا استثقالهم اجتماع الهمزتين في مضارع «أفعل» نحو: أُكرِمْ وأُحسِنْ، كرهوا أن يقولوا: أُأَكرِم، كما قالوا: أدحرج، فحذفوا الهمزة، فأصاروه إلى أكرِم، واعتمدوا حذفها مع بقية حروف المضارعة، فقالوا: نُكرِمُ وتُكرِم ويُكرِم، مع عدم الثقل الذي كرهوه في اجتماع الهمزتين[١].

وتحذف حروف العلة من نحو: يخاف ويقول ويبيع، إذا سكنت اللام للجزم أو الوقف، فسكونها جزماً، في نحو: لم يَخَفْ ولم يَقُلْ ولم يَبِعْ، وسكونها وقفاً في نحو: خَفْ وقُلْ وبِعْ.

لّما اجتمع الساكنان الألف والفاء في: لم يخَافْ، والواو واللام في: لم يَقُولْ، والياء والعين في: لم يبيع، وجب حذف أحدهما، فكان حرف العلة أولى بالحذف من وجهين، أحدهما: ضعفه وقوّة الحرف الصحيح، والثاني: أنَّه إذا حُذِفَ دلَّتْ عليه الحركة التي تجانسه[٢].

وأصل المثال الأمري من هذا النحو: اخْوَفْ، واُقْوُلْ، واِبْيِعْ، كقولك في موازيه من الصحيح: اِرْكَبْ، اقْتُلْ، اضْرِبْ، فَنُقِلت حركة حرف العلة إلى الفاء، فاستُغنيَ عن همزة الوصل بتحريك الفاء، فحذفت، فصار حينئذٍ إلى: خوفْ وقولْ وبيع فحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين.

وممّا حذفت منه الواو، لوقوعها بين ياء وكسرة: يَفْعِلُ، المبنيُّ ممّا فاؤه واو، كالوعد والوزن، قالوا: يَعِدُ ويزنُ، استثقالاً لَيَوْعِدُ ويَوْزِنُ، هذه علّةُ حذف الواو من هذا النحو. فإذا زالت الكسرة ثبتت الواو، كقولهم في مضارع: وَجِلَ ووحِلَ ووسِنَ: يَوجَلُ ويوحَلُ ويوسَنُ، ولّما حذفوا الواو من يَفعِلُ حملوا عليه مصدره الذي جاء على «فِعلة» فأعلُّوه بحذف فائِهِ ونقل كسرتها إلى عينه، فقالوا: عِدَةٌ وزِنةٌ، وإنَّما أعلُّوه لانكسار فائه مع اعتلال فعله، ألا ترى أنَّ المصادر تتبع الأفعال، في صحتها واعتلالها، وذلك كاعتلال الصيام والقيام لاعتلال صام وقام، وصحة الجوار واللِّواذ، في نحو «يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذاً»[٣] بصحة جَاوَرَ ولَاوَذَ، وكذلك صَحَّ، عَوِرَ وحَوِلَ، حملاً

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢: ٣٥- ٣٦.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢: ١٥٤.

(٣) الآية ٦٣ من سورة النور.

على صحة اعوَّرَ واحوَلَّ؛ لأنه بمعناه، ثم حمل مصدر فَعِلَ على فِعْلِهِ، في الصحة، فقيل: العَوَرُ والحَوَلُ، ولم يُعِلُّوا ما جاء من مصدر باب يَعِدُ على مثال: فَعْل كوَعَدَ ووَزَنَ، لمباينته لفعله بفتح أوّله[١].

وقد يسير النحاة على ضرب واحد من الحذف ليحافظوا على القاعدة النحوية وليتخلصوا من الاستثقال وإن كان لمحذوف واحد في صيغتين مختلفتين. من ذلك وقوع الواو بين ياء وكسرة، في مثل: يُوعِدُ ويُوقِنُ ويُوجِبُ. من ذلك ما ذكره ابن الشجري من أنَّ «يُفعِلُ» أصله «يُؤَفْعِلُ» كقولك في مضارع: دَحرَجَ: يُدحرِجُ، فالأصل: يُؤَوْعِدُ، ويُؤَيْقِنُ، فحذفوا الهمزة استثقالاً، لاجتماعها مع همزة المتكلم، فلمَّا كرهوا أن يقولوا. أَأُوْقِنُ، حذفوها، ثم حملوا على أُوقِنُ: يُوقِنُ وتُوقِنُ ونُوقِنُ، يستمر الباب على طريقة واحدة، ولّما حذفوا الهمزة من هذا الضرب حافظوا على الواو فلم يحذفوها لئلا يُوالوا بين إعلالين: حذف الهمزة وحذف الواو[٢].

وكان ابن الشجري يبتعد عن الاستثقال ويذهب إلى الخفّة في تفسيره بعض المسائل الصرفية، ويردُّ على سائليه بأسلوب تعليمي فيه وضوح معتمداً على القاعدة النحوية، فقد سئل: لِمَ استثقلوا وقوع الواو بين ياءٍ وكسرة، ولم يستثقلوا وقوعها بين ياءٍ وضمة، في قولهم: وَضُؤَ يوضُؤ، والضمة أثقل من الكسرة[٣]؟

قيل: إنَّ الخروج من ضمٍّ إلى ضم أسهل عليهم من الخروج من ضمّ إلى كسر، ومن كسر إلى ضم، ألا ترى أنَّه قد جاء في الأسماء «فُعُل» مثل: ظُنُب وعُنُق، ولم يأتِ فيها مثال: فُعِل، وإنَّما جاء هذا البناء في الفعل المبني للمفعول، وأمَّا الخروج من كسر إلى ضم، فلم يأتِ مثال فِعُل في الاسم ولا في الفعِل[٤].

نخلص من ذلك كلّه إلى أنَّ الحمل على التوهم أو المعنى ظاهرة نحوية تدل على اتساع في المستوى النحوي والصرفي، وقد وضّحت مفهوم هذه الظاهرة لدى النحاة، وإشكالية تحديد مسمّى مصطلح التوهم، وبيّنت أيضاً أن الحمل على المعنى يشمل حركات الإعراب في المجرور والمنصوب من الأسماء والأفعال والمجزوم وأنواع العطف، وفي الصرف الخفة والابتعاد عن الثقل في حمل بعض الأفعال ومصادرها على بعض في الحذف والإعلال.

٣ـ التضمين:

هو إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته، وبعبارة أخرى: هو أن يُحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة[١]. ثم قال بعضهم: التضمين هو أن يستعمل اللفظ في معناه الأصلي، وهو المقصود أصالة، لكن

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢: ١٥٥.
(٢) أمالي ابن الشجري ٢: ١٥٥.
(٣) ينظر المنصف ١: ٢٠٨، وشرح الشافية ١: ١٢٠.
(٤) أمالي ابن الشجري ٢: ١٥٨. ويتابع ابن الشجري سيبويه: قال: «واعلم أنَّه ليس في الأسماء والصفات فُعِل، ولا يكون إلا في الفِعل، وليس في الكلام فِعُل». الكتاب ٤: ٢٤٤.

قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ، أو يقدَّر له لفظ آخر، فلا يكون التضمين من باب الكناية، ولا من باب الإضمار، بل من باب الحقيقة التي فيها قُصِد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة[٢].

وفائدة التضمين هي أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين، فالكلمتان مقصودتان معاً قصداً وتبعاً، فتارة يجعل المذكور أصلاً والمحذوف حالاً، كما قيل في قوله تعالى: «وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ»[٣]، كأنَّه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم، وتارة بالعكس، كما في قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ»[٤]، أي: يعترفون به مؤمنين[٥].

وذكر ابن هشام التضمين فقال: «قد يشربون لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حكمه، ويُسمَى ذلك تضميناً. وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين[٦]. قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى «وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ»[٧]، إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم. و«وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ»[٨]، أي: ولا تضموها آكلين لها[٩].

وذهب ابن الشجري على الحمل على المعنى في الأفعال، ومعنى ذلك: التعدي في الأفعال بتضمين بعضها معاني بعض، من ذلك قوله تعالى: «وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ»[١٠]، أي: ولا تتجاوزهم عيناك، من قولهم: لا تَعدُ هذا الأمرَ، ولا تتعدَّه أي: لا تتجاوَزْ، ولكنه أُوصِل إلى المفعول بـ«عن» حملاً على المعنى، لأنَّك إذا جاوزت الشيءَ وتعدَّيته فقد انصرفت عنه، فحمل «وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ» على: لا تنصرف عيناك عنهم، وبهذا اللفظ فسَّره الفرّاء، ولها نظائر في القرآن، وفي شعر العرب، فمنها تعدية الرَّفث بـ«إلى» في قوله تعالى: «أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ»[١١]، وأنت لا تقول: رَفَثْتُ إلى النساء، ولكنه جيء به محمولاً على الإفضاء الذي يُراد

---

(١) الكليات: الكفوي ٢: ٢٤.
(٢) الكليات ٢: ٢٥. ينظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مج١، ج١، ص١٨٠.
(٣) الآية ٨٥ من سورة البقرة.
(٤) الآية ١٦٢ من سورة النساء.
(٥) الكليات ٢: ٢٦.
(٦) مغني اللبيب ص٦٢٠.
(٧) الآية ٢٨ من سورة الكهف.
(٨) الآية ٢ من سورة النساء.
(٩) الكليات ٢: ٢٦.
(١٠) معاني القرآن للفراء ٢: ١٤٠، والآية ٢٨ من سورة الكهف، وينظر المحتسب ٢: ٧٢.
(١١) الآية ١٨٧ من سورة البقرة وينظر تفسير القرطبي ٢: ٣١٦، فقد ذكر معظم ما ذكره ابن الشجري في أماليه.

به المُلامسة في مثل قوله تعالى: «أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ»[١]، ومنها تعدية الإحماء في قوله: «يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ»[٢]، وهو متعدٍّ بنفسه في قولك: أحميتُ الحديدة، قال الشاعر[٣]:

إِنْ تَكُ جُلْمُودَ صخرٍ لا أُؤَيِّسُهُ أُوقِدْ علَيهِ فأَحمِيهِ فَيَنصَدِعُ

وإنما حمل «يُحمى» على «يُوقد» لأنَّ الإيقَاد عليها هو السبب المؤدي إلى إحمائها، فأجرى: (يُحمَى علَيها) مجرى يوقد عليها، والمعنى: تحمى هي.

وواضح أنَّ مجمع اللغة العربية في أربعينيات القرن الماضي قد اتخذ قراراً في بحث التضمين مؤداه: «التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدّى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم. ورأى المجمع أنَّه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة: الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين. الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويُؤْمَنُ معها اللبس. الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي[٤].

وبذلك يكون المجمع قد خطا خطوة وافق فيها القدماء في آرائهم مرة وجدّد في طريقة التعامل مع النص العربي مرّة أخرى في كون التضمين قياسياً، علماً أنَّ بعضهم قد قال: التضمين لا ينقاس عليه كابن هشام[٥]، وإن كان الأكثرون على أنّه قياسي.

والتضمين نوع من الاتساع في العربية يؤدي إلى معانٍ توضِّحُ التراكيب والألفاظ والحروف. من ذلك تعدية «يخالف» بـ«عن» في قوله تعالى: «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ»[٦]، وهو في قولك: خالفْتُ زيداً، غير مفتقرٍ إلى التعدّي بالجار، وإنما جاء محمولاً على «ينحرفون» عن أمره أو «يروغون» عن أمره.

ومثله تعدية «رحيم» بالباء في قوله تعالى: «وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيماً»[٧] حملاً على رؤوف، في نحو: «بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ»[٨] ألا ترى أنَّكَ تقول: رأفْتُ به، ولا تقول: رحمْتُ بِه، ولكنَّه لّما وافقه في المعنى نُزِّل منزلته في التعدية، ومن هذا الضرب قول أبي كبير الهذلي[١]:

---

(١) الآية ٢١ من سورة النساء.

(٢) الآية ٣٥ من سورة التوبة، وينظر إعراب القرآن للنحاس ص٣٨٧.

(٣) البيت للعباس بن مرداس، كما في لسان العرب مادة (بصر، أيس) ونسب البيت إلى خفاف بن ندبة في ديوانه ص١٣٥، أُؤَيِّسُهُ: أذلله.

(٤) النحو الوافي عباس حسن ٢: ٥٩٤، ومجلة مجمع القاهرة مج١، ص١٨٠.

(٥) مغني اللبيب ص٨٦٢.

(٦) الآية ٦٣ من سورة النور. وذهب أبو عبيدة والأخفش إلى أنَّ «عن» زائدة. وقال الخليل وسيبويه: ليست بزائدة. والمعنى يخالفون بعد أمره. ينظر مجاز القرآن ٢: ٦٩، وتفسير القرطبي ١٢: ٣٢٣، ومغني اللبيب ص٥٧٥.

(٧) الآية ٤٣ من سورة الأحزاب.

(٨) الآية ١٢٨ من سورة التوبة.

حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيلَةٍ مَزؤُدَةٍ كَرْهاً وعَقدُ نِطاقِها لم يُحلَلِ

عدّى «حملت» بالباء، وحقُّه أن يصل إلى المفعول بنفسه، كما جاء في التنزيل: «حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً»[٢]، ولكنه قال: حملَتْ بِه، لأنه في معنى: حَبِلَتْ به، وشبيه، بهذا وضع الجارِّ في موضع الجار؛ لاتفاق الفعلَين في المعنى، كقوله تعالى: «مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ»[٣] والجاري على ألسنتهم: ظفرت به، وأظفرني الله بِهِ، ولكن جاء «أَظْفَرَكُم عَلَيهِم» محمولاً على «أَظْهَرَكُم عَلَيهِم».

وكان ابن الشجري يفصّل المجمل ويبيّن الغامض ويكشف اللَّبس وذلك لا يكون إلا بالمعنى وردِّ الشبهات، قال: ومن زعم أنه كان حقُّ الكلام: (ولا تَعْدُ عَينَيكَ عَنهم) لأنَّ «تَعْدُو» متعدٍّ بنفسه، فليس قوله بشيء لأنَّ: عَدَوْتُ وجَاوَزْتُ بمعنى واحد، وأنت لا تقول: جَاوَزَ فُلانٌ عَينَيهِ عن فُلان، ولو جاءت التلاوة بنصب «العينيين» لكان اللفظ بنصبهما محمولاً على: لا تَصرِفْ عَينَيكَ عَنهُم، وإذا كان كذلك فالذي وردت به التلاوة من رفع «العينين» يؤول إلى معنى النصب فيهما، إذ كان «وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ» بمنزلة لا تَنصَرِفْ عَينَاكَ عَنهُم، ومعنى: لا تنصرف عيناك عنهم: لا تصرف عينيك عنهم، فالفعل مسند إلى العينين، وهو في الحقيقة موجَّه إلى النبي كما قال: «فَلا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ»[٤] فأسند الإعجاب إلى الأموال، والمعنى: لا تَعجَبْ يا مُحمَّدُ بأموالِهم. ويزيدُك وضوحاً في أنَّ معنى الرفع كمعنى النصب، وأنَّ الفعل في كلا الوجهين محمول على معنى الصَّرف، قول الزجاج: إنَّ معنى «وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ»: لا تصرف بصرك عنهم إلى غيرهم من ذوي الهيئات والزينة[٥].

ومن الاتساع في كلام العرب – وأخذه النحاة وعدّوه اتساعاً – حذف الجارِّ ثم إيصال الفعل إلى المجرور به، وهذا ممّا كثر استعماله في القرآن والشعر، فمن ذلك قوله تعالى: «وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً»[٦]، أراد: مِنْ قومِهِ، ومثله قول الفرزدق[٧]:

ومِنَّا الَّذِي اختِيرَ الرِّجالَ سَمَاحَةً وجُوداً إِذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ

وقول رؤبة، وذكر النبيَّ[١]:

---

(١) شرح أشعار الهذليين ص١٠٧٢، وينظر الصاهل والشاحج ص٢٦١.

(٢) الآية ١٥ من سورة الأحقاف. وينظر الخزانة ٨: ١٩٨.

(٣) الآية ٢٤ من سورة الفتح. وينظر زاد المسير لابن الجوزي ٧: ٤٣٩، واللسان مادة (ظفر) ظفرت بفلان، فالفعل يتعدّى بالباء كما يتعدى بعلى.

(٤) الآية ٥٥ من سورة التوبة.

(٥) أمالي ابن الشجري ١: ٢٢٥- ٢٢٦.

(٦) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف. وينظر إعراب القرآن للنحاس ص٣٥٦.

(٧) ديوان الفرزدق ص٤١٨، والكتاب ١: ٣٩، والمقتضب ٤: ٣٣٠، وأصول النحو ١: ١٨٠، وتفسير الطبري ١٣: ١٤٥، ونتائج الفكر ص٣٣١، وشرح الجمل ٢: ٤٥٢، وشرح شواهد للشنتمري ١: ١٨، وإعراب القرآن للنحاس ص٣٥٦.

تَحتَ الَّتي اختارَ لَهُ اللهُ الشَّجَر

أي: تحت التي اختارها الله له من الشجر، يعني الشجرة التي بُويع رسول الله تحتها. ومنه قوله تعالى: «وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ»[٢] أي: إلى درجاتٍ، وقوله: «وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ»[٣]، أي: على عقدة النكاح، كما قال القائل[٤]:

عَزَمْتُ علَى إقامةِ ذي صَبَاحٍ لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

ومن حذف الباء قوله تعالى: «إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ»[٥]، أي: يخوّفكم بأوليائه، فلذلك قال: «فَلا تَخَافُوهُمْ»، ومن حذف اللام قوله: «وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجاً»[٦]، أراد: ويبغون لها عِوجاً[٧].

وإذا كان ابن الشجري قد فصَّل في التضمين وبعض مسائله بأسلوب تعليمي فإن ابن الحاجب اتّبع أسلوباً آخر بدت عباراته التعليمية أصعب وأكثر تعقيداً فقد استعمل مصطلحات أهل الفقه والمنطق والكلام في تعليلاتهم، وبعض تفريعاتهم، وهذا هو الفارق الظاهر في أسلوب الرجلين، من ذلك ما قاله في تعدية الفعل «يحذر» بـ«عن» في قوله تعالى: «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»[٨]، إنَّما عُدِي بـ«عن» لما في المخالفة من معنى التباعد والحَيْدِ، كأنَّ المَعنى: الذين يحيدون عن أمره بالمخالفة، فكان الإتيان بـ«عن» أبلغ للتنبيه على هذا الغرض لما فيه من ذكر المخالفة من التنبيه على البعد والحَيْدِ ممّا لا ينبغي للعاقل ذلك منه[٩].

---

(١) وقيل هذا الرجز للعجاج وليس لرؤبة، وهذا البيت من أرجوزة مدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي. ديوانه ص٧، وكتاب الشعر ص٣٩٧، وتفسير الطبري ١٣ : ١٤٧ وحواشيه.

(٢) الآية ٥٣ من سورة البقرة. وقيل: نصب «درجات» على أنه مفعول ثانٍ لـ«رفع» على طريق التضمين لمعنى «بلغ» ويحتمل أن يكون بدل اشتمال، أي: ورفع درجاتٍ بعضهم، والمعنى: على درجات بعض. وينظر التبيان في إعراب القرآن ص٢٠١، والبحر المحيط ٢ : ٢٧٣.

(٣) الآية ٢٣٥ من سورة البقرة. وقيل: عقدة منصوب على المصدر. وتعزموا: بمعنى تعقدوا. وقيل: تعزموا بمعنى تنووا وهذا يتعدّى بنفسه فيعمل عمله. ينظر التبيان في إعراب القرآن ص٢١٠، والبيان في إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ١ : ١٦١، وتفسير القرطبي ٣ : ١٩٢، وإعراب القرآن للنحاس ص١٧٠- ١٧١.

(٤) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي. ينظر الكتاب ١ : ٢٢٧، والمقتضب ٤ : ٣٤٥، والخصائص ٣ : ٣٢.

(٥) الآية ١٧٥ من سورة آل عمران.

(٦) الآية ٣ من سورة إبراهيم.

(٧) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٨٦- ٢٨٧.

(٨) الآية ٦٣ من سورة النور.

(٩) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢ : ٣٢٣، ونقل القرطبي عن أبي عبيدة والأخفش أن «عن» زائدة، وينظر مغني اللبيب ص٥٧٥.

وقد استُدِلَّ به على أنَّ الأمر يقتضي الوجوب لما تضمنته الآية من الوعيد على المخالفة، وهو لازم الوجوب. فإن قلت: الآية متضمنة الأمرَ بالحذر لمن يخالف، وحَذَرُ المخالفِ العذابَ لا يفيده بعد المخالفة لحصول السبب المقتضي له، وقبلها لا يحذر عذاباً.

قلت: هو على أحد وجهين؛ أحدهما: أنَّ المحذَّرَ منه في المعنى المخالفة، ولكن لَّما كان لأجل مسبَّبها جُعِلَ مسبُّبها كأنَّه المحذَّرُ منه. والثاني: أن يكون المعنى: فَلْيَحذَرِ الَّذين وقعت منهم المخالفة ذلك فسيتدركوا ما فعلوه بالتوبة، والرجوع إلى الله، فيكون ذلك سبباً لدفع العذاب عنهم[١].

والرأي نفسه في صعوبة الأسلوب عند ابن الحاجب في مسألة الجواب على حذف حروف الجر، وهذا من الاتساع عند النحاة، وقد ذكر أكثر من وجه على هذه المسألة، فقال: حروف الجر لا تُحذَفُ إلَّا في مواضع تحفظ ولا يُقاس عليها، قوله تعالى: «وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ»[٢] من وجهين؛ أحدهما: أنَّ «اختار» تارة يتعدّى بنفسه، وتارة بحرف الجر، كقولك: استَغْفَرْتُ الله الذَّنبَ ومِنَ الذَّنبِ، فليست (مِنْ) منه محذوفة، وإنَّما هي إحدى اللغتين. الآخر: أنَّه معدَّى بنفسه، وجاءت (مِنْ) على سبيل الزيادة لا على أنَّه مُعدَّى بـ«مِنْ» ثم حُذفَت، كقولك: ما ضَرَبْتُ أحداً، وما ضربْتُ مِنْ أحدٍ[٣].

نخلص من ذلك إلى أنَّ التضمين ضرب من الاتساع، وأنَّ أصحاب الأمالي أخذوا به وذكروه في مجالسهم، إذ إنهم ألحقوا مادة بأخرى لتضمنها معناها، أي: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين وفطنوا إلى أن التعدّية تدلُّ على التضمين، فإذا ضُمِّن اللازم معنى المتعدّي فإنَّ التعدية حينئذٍ قرينة التضمين، والأدلة التي ذكرها النحاة دلَّت على أنَّ العرب مع حكمتهم لا يتكلمون بما لا يفيد، وأنَّ الكلام الذي وضع في الأصل ما وُضِعَ إلَّا لفائدة قليلُه في وجوب الفائد ككثيره.

٤ـ وضع بعض الصيغ موضع بعض وحمل الفرع على الأصل:

تقع بعض المصادر موضع بعض مع الاتفاق في لفظ الفعل، وعدم الاتفاق في مواضع أخرى، كلُّ ذلك يعطي الكلام اتساعاً وبياناً. من ذلك ما ذكره ابن الشجري عن «سبحان» أنَّها اسم التسبيح، كما أنَّ الكلام والسلام اسمان للتكليم والتسليم، وجاء سبحان على زنة الغُفران والكُفران، في قولهم: «غُفرانَكَ لا كُفرانَكَ»، فكما قالوا: كلَّمته كلاماً، وسلَّمْتُ عليه سلاماً، فاستعملوها في موضع التكليم والتسليم، كما استُعمِلَ السَّراح في موضع التسريح، من قوله تعالى: «وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً»[٤]، كذلك استعملوا «سبحان» في موضع التسبيح[١].

---

(١) أمالي ابن الحاجب ١: ٢٦٧- ٢٦٨.

(٢) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف. وينظر مغني اللبيب ص٣٩٦. قال ابن هشام عن «من» إنَّها محذوفة.

(٣) أمالي ابن الحاجب ٢: ٨٠٧.

(٤) الآية ٤٩ من سورة الأحزاب.

قال سيبويه[٢]: وزعم أبو الخطاب ـ يعني الأخفش الكبير ـ أنَّ سبحانَ اللهِ: براءةَ اللهِ من السوء، وزعم أنَّ مثِله قول الأعشى[٣]:

أقُــولُ لَمّــا جَــاءَنِي فَخــرُهُ سُــبحانَ مِــنْ علقَمَــةَ الفــاخِرِ

وجاء في أمالي ابن الشجري قولهم: «وتذكَّرْ رَبُّ الخَوَرْنَق» بالرفع، و«ربَّ الخَوَرْنَق» بالنصب، فمن رفع فـ«تذكَّرْ» في روايته: ماضٍ سكنت راؤه للإدغام، ومن نصب أراد: تذكَّرْ أيُّها المعيِّرُ بالدَّهر رَبَّ الخَوَرْنَق، فسكون الراء في هذا القول بناء، على مذهب البصريين، وجزم على مذهب الكوفيين، و«ربَّ الخَوَرْنَق» مفعول، وهو في القول الأول فاعل.

ومن روى: «تفكَّرْ رَبُّ الخَوَرْنَق» فليس فيه إلَّا الرفع، لأنَّ «تفكَّر» غير متعدٍّ، فهو مسند إلى ربِّ الخورنق، وسكون رائه للإدغام. ومن روى «تذكَّر» روى «ولِلهُدى تَذكيرُ»، وكان القياس: وللهدى تذكُّر وتفكُّر، لأنَّ مصدر: تفعَّلْت: التفعُّل، فأمَّا التفعيل فمصدر فعَّلْتُ، كقوله: كلَّمْتُهُ تكليماً، وسلَّمْتُ تسليماً، ولكنَّ المصدرين إذا تقارب لفظاهما مع تقارب معنييهما جاز وقوع كلِّ واحد منهما موضع صاحبه، كقوله تعالى: «وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً»[٤].

والمصادر تقع في مواضع المصادر إذا تقاربت في اللفظ والمعنى، وإن اختلف القياس، وعلى هذا نقول: اجتَوَرُوا تَجاوراً، فينوب التَّجاورُ مناب الاجْتِوار؛ لأنَّ اجْتَوَرُوا وتجاورُوا بمعنى واحد، وقال القُطامِيُّ[٥]:

وخَيرُ الأمرِ ما استَقَبلْتَ مِنهُ ولَــيسَ بــأن تَتَبَّعَــهُ اتِّباعَــا

ومن هذا الباب قوله تعالى: «وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً»[٦]، وقال رؤبة[٧]:

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انِطِوَاءَ الحِضْبِ

فوضع الانطواء موضع التطوّي، كما وضع الآخر «الاتّباع» موضع «التتبُّع» لأنَّ تتبَّعْتُ واتَّبعْتُ معنى واحد، كما أنَّ تطوَّيْتُ وانطوَّيْتُ بمعنى واحدٍ، وقال تعالى: «أَنْ يُصَالِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً»[١].

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢: ١٠٧.

(٢) الكتاب ١: ٣٢٤.

(٣) ديوان الأعشى ص١٤٣. وينظر المقتضب ٣: ٢١٨، وشرح المفصل ١: ٣٧، والهمع ١: ١٩٠، وتفسير الطبري ١: ٤٧٤.

(٤) الآية ٨ من سورة المزمل، وينظر إعراب القرآن للزجاج ص١٠١٧، وتبتيل مصدر بتَّل، لأن المعنى واحد، وقد تبتَّل تبتُّلاً.

(٥) ديوان القطامي ص٣٥، وينظر الكتاب ٤: ٨٢، والمقتضب ٣: ٢٠٥، والأصول ٣: ١٣٤، والخصائص ٢: ٣٠٩، وتفسير القرطبي ٤: ٦٩.

(٦) الآية ١٧ من سورة نوح. وينظر تفسير الطبري ٩: ٢٧٩، وإعراب القرآن ص١٠١٠، ومصدر أنبت إنباتاً إلَّا أنَّ التقدير فنبتهم نباتاً.

(٧) ديوان رؤبة ص١٦. قالها يمدح بلال بن أبي بردة، وينظر كتاب الشعر ص٤٧٧. والحضب بفتح الحاء وكسرها: الحيّة.

ويقع المصدر موقع اسم الفاعل واسم المفعول. من ذلك قوله تعالى: «فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَاماً»[٢]، أي يكون تكذيبكم ملازماً لكم، والمراد جزاء تكذيبكم. وقال ابن الشجري: إنَّ اللِّزام بالكسر: مصدر لَازَمَ لِزاماً، مثل: خاصَمَ خِصاماً، واللَّزام بالفتح: مصدر لَزِمَ لَزاماً، مثل: سَلِمَ سَلاماً، أي: سلامةً، قال الشاعر[٣]:

تُحيِّـــي بالـــسَّلامةِ أمُّ بَكـــرٍ وهَـلْ لِـي بَعـدَ قَـومِي مِـن سَـلامِ

ومنه قوله تعالى: «لَهُمْ دَارُ السَّلامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ»[٤] أي: دارُ السلامةِ، فاللَّزام بالفتح، اللُّزُوم واللِّزام: الملازمة، والمصدر في القراءتين وقع موقع اسم الفاعل، فاللِّزام وقع موقع ملازم، واللَّزام وقع موقع لازم، كما قال تعالى: «قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً»[٥]، أي غائراً، وإن شئت قدَّرتَ مضافاً، أي كانَ العذابُ ذا لزامٍ، وذا لَزام[٦].

ومما وقع فيه اسم الفاعل موقع المصدر قول القائل[٧]:

قُـــمْ قَائِمـــاً قُـــمْ قائِمـــاً إِنِّـــي عَـــسِيْتُ صَـــائِما

فـ«قائماً وصائماً» وقعا في موضع صِياماً وقِياماً، ووقع المصدر موقع اسم المفعول في نحو: قَتَلْتُهُ صبراً، أي: مَصبُوراً[٨].

وكثر وضع المصدر في موضع اسم الفاعل واسم المفعول، وجاء إعرابه حالاً وليس مفعولاً مطلقاً في قول الخنساء[٩]:

تَعَرَّقَنِـي الـدَّهرُ نَهْـساً وحَـزَّاً وأوجَعَنِـي الـدَّهرُ قَرْعـاً وغَمْـزَا

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢: ٣٩٤- ٣٩٥، والآية ٢٨ من سورة النساء. ويصَّالحا: بفتح الياء وتشديد الصاد، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأُبي، ينظر السبعة في القراءات ص٢٣٨.

(٢) الآية ٧٧ من سورة الفرقان. ينظر البحر المحيط ٦: ٥١٨، ومعاني القرآن ٢: ٢٧٥.

(٣) هذا البيت لابن شعوب – وهي أمه – واسمه عمرو بن سُمَيّ، قال الأبيات في قتلى بدر. ينظر سيرة ابن هشام ٣: ٢٩ وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص٦ واللسان مادة (سلم).

(٤) الآية ١٢٧ من سورة الأنعام.

(٥) الآية ٣٠ من سورة المُلك. وينظر معاني القرآن ٣: ٧١٢، وإعراب القرآن للنحاس ص٩٩١.

(٦) أمالي ابن الشجري ١: ٨٢.

(٧) ينسب الرجز لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ص١٨٥، وينظر مغني اللبيب ص١٦٤، وخزانة الأدب ٩: ٣١٧.

(٨) أمالي ابن الشجري ١: ٢٥٢.

(٩) ديوان الخنساء ص٨١، وينظر في حواشي كتاب الشعر ص٢٤٧، فقد خرّجه المرحوم د.الطناحي.

وانتصاب «نهساً وحزاً» بتقدير: نَهَسَنِي نَهْساً، وحزَّنِي حزَّاً، وإضمار ناصب المصدر المأخوذ من لفظه كثير الاستعمال، كقولهم: ما أَنْتَ إلَّا نوماً وَمَا أَنْتَ إلَّا أَكْلاً وشُرباً، أي: تَنَامُ نَوْماً وتَأْكُلُ أَكْلاً، وتَشْرَبُ شُرباً، ويجوز أن يكون انتصاب: «نهساً وحزاً: على الحال، ووقوع المصدر في اسم الفاعل وموضع اسم المفعول حالاً ممّا اتَّسع استعماله، ويجوز أن يكون انتصابُهما بتقدير حذف الجار، أي: تَعرَّقَنِي بنهسٍ وحزّ[١].

ومما ورد فيه مصدر وُضِعَ موضع اسم الفاعل قوله تعالى: «ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً»[٢]، أي: (طَوْعاً وكَرْهاً) مصدران، وُضِعا في موضع الحال أي: (طائِعاً أو كارهاً)، كقولك: جِئْتُهُ رَكضاً، أي: راكِضاً، وقَتَلْتُهُ صَبْراً، أي مَصبُوراً[٣]. ومثله قول أوس بن حَجَر[٤]:

حتَّــى إذا الكَلَّــابُ قــالَ لَهــا كــاليومِ مَطلُوبــاً ولا طَلَبَــا

فقد وضع المصدر الذي هو «طلب» موضع اسم الفاعل الذي هو «طالب».

حمل الفرع على الأصل: إنَّما كان العدل فرعاً لأنَّه لابُدَّ من أصلٍ هو معدول عنه فالمعدول عنه هو الأصل تحقيقاً أو تقديراً، وإذا كان ذلك هو الأصل فالمعدول فرع.

والتأنيث فرع التذكير؛ لأنَّ الذكورية هي الأصل من حيث كانت الألفاظ القياسية تجري على المذكر بنفسها كأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة. فإذا قُصِدَ إلى التأنيث زيدت العلامة لذلك فـ«قائم» في قولك: «قائمة» يدلُّ على ذات قام بها ذلك المعنى كما في قولك: قائم مُجرَّداً، وزيادة التاء تدل على الذات مؤنثة، فكان فرعاً لذلك.

وإنما كانت المعرفة فرعاً على النكرة من حيث إنَّ وضع الألفاظ القابلة للتعريف للنكرة، فإذا قُصِدَ إلى التعريف زِيدَ عليها ما يجعلها معرفة، كقولك: رَجُلٌ والرَّجُلُ. أو وُضِعَتْ وضعاً ثانياً للمعرفة كقولك: جعفر للنهر، ثم تَجعله علماً، فكان فرعاً لذلك.

وإنَّما كانت العجمة فرعاً؛ لأنَّ كلام العرب في أصله موضوعُهُم دون إدخال غيره فيه، فإذا أدخلوا شيئاً من غير كلامهم فهو فرع على كلامهم في التحقيق، فهو أظهر الفروع. وإنما كانت الألف والنون فرعاً عن المزيد عليه إذ لا تعقل زيادة إلا بمزيد عليه، فكان فرعاً لذلك.

---

(١) أمالي ابن الشجري ١: ٣٦٩- ٣٧٠.

(٢) الآية ١١ من سورة فصلت.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢: ٤٩.

(٤) ديوان أوس بن حجر ص٣، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٢٧.

ووزن الفعل فرع على وزن الاسم لأنَّه إذا تحقَّق أنَّ الفعل فَرعٌ على الاسم من حيث الاشتقاق والاستقلال فوزن الفرع فرع على وزن الأصل ؛ لأنَّ الأصل إذا تَقَدَّم فقد تَقَدَّم وزنه لأنَّه صفته ، والفرع إذا تأخر وزنه ، فكان فرعاً لذلك[١].

وقد فصَّل ابن الحاجب في الفرع وحمله على الأصل ، فذكر تقدير الحركة الإعرابية على ياء المتكلم ؛ لأنَّه لو أُعرِبَ بها ضُمَّ في موضع الرفع إذ لا يمكن مجيء الياء بعدها ساكنة ، ومن لغة العرب الإتيانُ بها ساكنة ، فوجب أن يُعدل عن الضم إلى الكسر ليناسبها ، ثم التزموا كسره قبلها لأجلها ، يدلك على ذلك مجيء كل ياء للمتكلّم في الفعل أو الحرف أو غيرهما مكسوراً ما قبلها ، كقولك : منِّي وعنِّي وضَرَبَنِي ويَضرِبُنِي وقَدِي وقَطِي.

ولمّا قبح : مِنِي وعَنِي وضَرَبِي ويضرِبِي زادوا نوناً لِتكون الكسرة عليها فقالُوا : منِّي وضَرَبَنِي ، وهذا واضح في التزامهم الكسرة قبل ياء المتكلّم.

وإذا ثبت ذلك تعذَّر الضم والكسر والفتح. أمَّا الضمُّ والفتح فلتعذُّر اجتماع متضادين. وأمَّا الكسر فإذا وضح أنَّهم التزموا كسرة لأجل الياء تعذَّر مجيء كسرة أُخرى تقويها ، إذ يستحيل اجتماع كسرتين في محلّ ، كما يستحيل اجتماع كسر وضم ، ولا يمكن أن يحكم بكسرة الإعراب ، وزوال الكسرة لأجل الياء ، لأنَّ تلك هي السابقة لمعنى ، وقد ثبت اعتبارهم إيّاه فلا ينبغي أن تزول مع بقاء ذلك المعنى من غير موجب.

ولو قُدِّر جواز ذلك لكانت هذه أولى لأنَّها السابقة. وإنَّما قلنا : هي السابقة ؛ لأنَّ التركيب فرع الإفراد ، ولا يكون إعراب إلَّا بعد التركيب ، فهو فرع الفرع ، وهذه الكسرة ثابتة للكلمة في حال الإفراد قبل التركيب الموجب للإعراب ، فَثَبَتَ أنَّها سابقة[٢].

وجدنا فيما سبق أنَّ الأوزان تقع في مواضع بعضها بعضاً ، فالمصدر يقع موضع اسم الفاعل واسم المفعول ، وبالعكس ، وهذا من سعة الكلام العربي والتعبير الفصيح. وكذلك في حمل الفرع على الأصل بيانٌ للمعاني والمباني معاً ، فالأصل أولاً ثم يذكر ما يَتَفرَّعُ منه فالتركيب فرع الإفراد مثلما أنَّ المعرفة فرع النكرة والتأنيث فرع التذكير.

٥ـ وضع أحد حروف المعاني موضع آخر منها :

ومن ضروب الاتساع في النحو العربي الاتساع في استعمال الأدوات النحوية ووضع بعضها موضع بعض ، فيستقيم المعنى ، ويغدو التركيب واضحاً فصيحاً عالياً ، وقد نال هذا الباب اهتمام أصحاب الأمالي ، كما نال اهتمام النحاة والمفسرين والأصوليين من قبل.

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٢ : ٨٥١- ٨٥٢.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٢ : ٨٥٣- ٨٥٤.

قال ابن فارس: «باب الكلام في حروف المعاني» رأيْتُ أصحابَنا الفقهاءَ يُضمّنون كتبهم في أصول الفقه حروفاً من حروف المعاني[١].

والأصل استعمال الحرف فيما وضع له، ولابُدّ حين يخرج عن معناه إلى معنى آخر، أن تقوم البينة والدليل القاطع. وقد ذكر صاحب الأشباه والنظائر ذلك بقوله: والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل، فمن تمسَّك بالأصل فقد تمسّك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل[٢].

وفي أمالي المرتضى وَجَدْتُه مهتماً بحروف المعاني في استيفاء شامل لا يقلُّ دقّةً واستيعاباً عمّا كتبه النحاة وألَّفُوهُ في القرون المتقدّمة عليه. من ذلك قوله عن «أو» أنَّها تأتي بمعنى «الواو» كقوله تعالى: «وَلا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ»[٣]، معناه: وبيوت آبائكم. قال جرير:

نَالَ الخِلافَةَ أو كانَتْ لَهُ قَدَراً ... كما أَتَى رَبَّهُ مُوسَى علَى قَدَرِ[٤]

وقال تَوْبَةُ بنُ الحُمير:

وقَدْ زَعَمَتْ ليلى بِأَنِّيَ فاجِرٌ ... لنفسي تُقَاهَا، أو عليها فُجورُهَا[٥]

وتأتي «أو» بمعنى «بل» كقوله تعالى: «وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ»[٦]، قال: معناه بل يزيدون. وأنشد الفرّاء:

بَدَتْ مِثلَ الشَّمسِ في رَونَقِ الضُّحَى ... وصُورَتُها، أو أَنتِ في العَينِ أملَحُ[٧]

وكان المرتضى يقف على معاني بعض الحروف وقفات لطيفة تظهر منها قوة بلاغته وعظمة فصاحته وبيانه، ويدلك على موطن الاستشهاد فيما يُظَنُّ أنَّه زائد أو غامض من قول بعضهم. فإذا كانت الفصاحة هي الاختصار، فكيف قال تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»[٨] فزاد الكاف، ولا معنى لها إلَّا الفصاحة، فقد صارت الفصاحة بالزيادة كما كانت بالنقصان.

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ص١٦٦.

(٢) الأشباه والنظائر ٢: ٦٣٤.

(٣) الآية ٦١ من سورة النور.

(٤) ديوان جرير ص٢٧٥. وهذا البيت من قصيدة يمدح بها الخليفة عمر بن عبد العزيز.

(٥) أمالي القالي ١: ١٣١.

(٦) الآية ١٥٣ من سورة الصافات. وينظر معاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٣.

(٧) أمالي الشريف المرتضى ٢: ٥٦- ٥٧.

(٨) الآية ١١ من سورة الشورى.

قلنا: دخول الكاف هاهنا ليست على سبيل الزيادة التي لو طُرِحَتْ لما تغيَّر المعنى، بل تفيد بدخولها ما لا يُستَفَادُ مع خروجها؛ لأنَّه لو قال: «ليس مثله شيء» جاز أن يراد من بعض الوجوه، وعلى بعض الأحوال، فإذا دخلت الكاف فُهِمَ نفي المثل على كلِّ وجه، ألا ترى أنَّه لا يحسن أن يُقال: ليس كمثله أحد في كذا بل على الإطلاق والعموم[١].

وعُنِيَ ابن الحاجب بمعاني الحروف، ورأى أن بعضها يقع موضع بعض، من ذلك مجيء «إلّا» بمعنى «غير» بشرط أن تكون تابعة لجمع منكورٍ غير محصور[٢]. قال: إذا استعملت «إلَّا» بمعنى «غير» فلا بدَّ من الشروط المذكورة. وإنَّما كان كذلك لضعف استعمالها صفة فلم يستعملوها إلّا في الموضع الذي يتعذّر فيه الاستثناء. وبيان تعذُّر الاستثناء هاهنا مع هذه الشروط أنَّك إذا قلت: جاءَني رجالٌ إلَّا زيداً، وجعلت زيداً استثناءً لم يستقم؛ لأنَّ الكلام في الاستثناء المتصل، شرطه أن يكون مخرجاً من المستثنى منه على وجه لولاه لدخل فيه، ونحن نقطع بأنَّ رجالاً ليس له دلالة على زيد فلم يستقم إخراج زيدٍ منه، وإذا لم يستقم إخراجه منه لم يصح أن يكون استثناء منه، فثبت أنه يتعذّر الاستثناء في مثل هذه الصورة[٣].

وإذا ذكر حرفٌ موضع حرفٍ عُني بمعناه وبالقاعدة النحوية، وذهب يشرح ويفصل، ويسأل ويجيب. من ذلك استعمال «على» بدلاً من «في» في قوله تعالى: «وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ»[٤]، قال: إن قيل لِمَ جاء بـ«على» والقياس والاستعمال يقتضي «في»؟ أمّا القياس فلأنه بمعنى الظرفية، كقولك: قَعَدْتُ في الدَّارِ. وأما الاستعمال فلقوله: «قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا»[٥]، وقوله: «فَاسْلُكْ فِيهَا»[٦].

فالجواب: أنَّ «على» في هذا الموضع أوضح، من حيث إنَّ غيره ممّا ذُكِرَ فيه ما يكون باطن الفلك، وهو الأكثر، فغلب، فكانت «في» أحسن لتحقق معنى الظرفية، وبَعُدَ معنى «على»؛ لأنَّ المذكور محمولٌ ثم الأزواج كلُّها، وكان أكثرها في باطن الفلك، وأعلى السفن مخصوص بالآدميين على ما هو العادة، فلمّا خصُّوا في قوله: «وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ» كانت «على» أوضح[٧].

---

(١) أمالي المرتضى ٢: ٣١١.
(٢) الكافية ص٨.
(٣) أمالي ابن الحاجب ٢: ٥٤٥.
(٤) الآية ٢٢ من سورة المؤمنون.
(٥) الآية ٤٠ من سورة هود.
(٦) الآية ٢٧ من سورة المؤمنون.
(٧) أمالي ابن الحاجب ١: ٢٤٥- ٢٥٥.

وتأتي «من» بمعنى «عن». من ذلك قوله تعالى: «يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا»[١]. «مِنْ» هاهنا يجوز أن تكون بمعنى «عن»، كما تقول: أَطعَمَهُ عنِ الجوعِ ومِنَ الجُوعِ، وكَسَاهُ عنِ العُري ومِنَ العُري، ورَمَى عنِ القَوسِ، ومِنَ القوسِ، وأخذْتُ مِنهُ الحديث[٢].

وأفرد ابن الشجري فصلاً في استعمال حروف الجر موضع بعض. فمن ذلك استعمال «في» مكان «على» في قوله تعالى: «وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ»[٣] أي على جذوع النخل، وقال سويد بن أبي كاهل[٤]:

هُـمُ صَـلَبُوا العَبـدِيَّ في جِـذعِ نَخلـةٍ فـلا عَطَـسَتْ شَـيبَانُ إلَّـا بِأَجـدَعَا

وقد استعملوا «في» مكان «مع» كقول الشاعر[٥]:

إذا أُمُّ سِـرْيَاحٍ غَـدَتْ في ظَعـائِنٍ جَـوَالِسَ نَجْـداً فاضَـتِ العَـينُ تَـدمَعُ

أي: مع ظعائن. ويُقال: فُلانٌ عاقِلٌ في حلم، أي: مَعَ حُلمٍ، ومنه قوله تعالى: «أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ»[٦]، أي: مع أممٍ.

وتأتي «في» بمعنى «بعد» في قوله تعالى: «وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ»[٧] أي: بعد عامين، وتأتي بمعنى «إلى» كما في قوله تعالى: «فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ»[٨]، أي: إلى أفواههم، وقال عَلقَمَةُ بنُ عَبدَة[٩]:

طَحَـا بِـكَ قَلْـبٌ فِـي الحِـسانِ طَـرُوبُ بُعَيـدَ الـشَّبابِ عَـصرَ حـانَ مَـشِيبُ

أي: إلى الحسان.

فـلا تَترُكَنِّـي بِالوَعِيـدِ كـأَنَّنِي إلَـى النَّـاسِ مَطِلـيٌّ بِـهِ القَـارُ أجـرَبُ

---

(١) الآية ٥٧ من سورة الأنبياء.

(٢) أمالي ابن الحاجب ١: ٢٥٢.

(٣) الآية ٧٢ من سورة طه.

(٤) البيت ينسب لامرأة من العرب كما ذكر ابن جني في الخصائص ٢: ٣١٣، ونسب إلى قُراد بن حنش الصاردي [وهو شاعر جاهلي]، ينظر إلى الحماسة البصرية ١: ٢٦٣.

(٥) البيت لدراج بن زرعة الضَّبابي، وهو من أبيات في النقائض ص٩٣١، والأزهية ص٢٧٩، واللسان (سرح)، وقال صاحب الأزهية: جوالس: في موضع خفض لأنها نعت لظعائن، وإنما نصبها لأنها لا تنصرف، وصرف (ظعائن) لضرورة الشعر، ونصب «نجداً» على نيّة التنوين في «جوالس» كأنه قال: جوالسٍ. وهذا ما ذكره صاحب الأزهية ص٢٦٩.

(٦) الآية ١٨ من سورة الأحقاف.

(٧) الآية ١٤ من سورة لقمان.

(٨) الآية ٩ من سورة إبراهيم.

(٩) ديوان علقمة بن عبدة ص٣٣. وطحا بك: ذهب بك.

وأوقعوا «في» مكان الباء، قال زيد الخيل:

ويَركَبُ يَومَ الرَّوعِ فيها فَوارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأباهِرِ والكُلَى[١]

أي: بصيرون بطعن الأباهر.

واستعملوا «إلى» مكانَ «مع» كقوله تعالى: «مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ»[٢]، أي: مع الله، ومثله: «وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ»[٣] أي: مع شياطينهم. وكذلك استعملوها مكان «في»، كقول النابغة:

أي: في الناس. وقال طَرَفَةُ بنُ العبدِ:

وإنِ يلتَقِ الحَيُّ الجَمِيعُ تُلاقِنِي إِلَى ذَروةِ البَيتِ الكَرِيمِ المُصمَّدِ[٤]

أي: في ذورة البيت الذي يُصمد إليه، أي: يُقصَد.

وتأتي مكان الباء، قال كُثَيِّر:

ولَقَد لَهَوْتُ إِلَى الكَوَاعِبِ كَالدُّمَى بِيضِ الوُجُوهِ حَدِيثُهُنَّ رَخِيمُ[٥]

أراد: لهوْتُ بكواعب.

واستعملوا «على» مكان «في» يقولون: أَتيْتُهُ علَى عهدِ فُلانٍ، أي: في عهده، ومنه قوله تعالى: «وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ»[٦] أي في ملك سليمان، وقال الأعشى:

وصَلِّ علَى العَشِيَّاتِ والضُّحَى ولا تَعبُدِ الشَّيطانَ واللهَ اعبُدَا[٧]

أي: في حين العشيات والضحى.

وتكون «على» مكان «مِنْ» كقوله: «إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ»[٨] أي: من الناس. وتكون مكان «عن» كقوله:

---

(١) ديوانه ص١٤٩. وينظر الأزهية ص٢٨١، وشرح أبيات المغني ٤: ٧١، والأباهر جمع الأبهر. وهو عِرق مستبطن الصلب، متصل بالقلب.

(٢) الآية ١٤ من سورة الصف. وينظر الخصائص ٣: ٢٦٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عضيمة ١: ٢٩١.

(٣) الآية ١٤ من سورة البقرة.

(٤) ديوان طرفة ص٢٩، والمُصَمَّد: الذي يأتي الناس إليه لقضاء حوائجهم.

(٥) ينظر الأزهية ص٢٨٤، وليس في ديوانه.

(٦) الآية ١٠٢ من سورة البقرة وينظر الأزهية ص٢٨٥.

(٧) ديوان الأعشى ص١٣٧، وينظر الكتاب ٣: ٢١٠، وسرّ صناعة الإعراب ص٦٧٨، والمغني ص٣٧٢.

(٨) الآية ٢ من سورة المطففين، وينظر تأويل مشكل القرآن ص٣٧٩.

أَرمِي علَيها وهيَ فَرعٌ أَجمَعُ[١]

أي: أرمي عنها، وقال القحيف العُقَيليُّ:

إذا رَضِيَتْ علَيَّ بَنُو قُشَيرٍ لَعَمرُ اللهِ أعجَبَنِي رِضَاهَا[٢]

وتكون مكان الباء، قال أبو ذؤيب:

وكَأَنَّهُنَّ رِبابَةٌ وكأَنَّهُ يَسَرٌ يُفِيضُ علَى القِداحِ ويَصدَعُ[٣]

أي: يفيض بالقِداح، أي: يضرب بها.

وتأتي «عن» مكان «مِن» كقوله تعالى: «وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوبَةَ عَنْ عِبَادِهِ»[٤]، أي: من عباده. وتكون مكان الباء، كقوله: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى»[٥] أي: بالهوى. وتكون مكان «على» كقوله: «وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ»[٦]، أي: على نفسه.

وتكون «عن» مكان «بعد»، قال العجاج:

ومَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ عن مَنهلِ[٧]

أراد: بعد منهل، ومثله في التنزيل: «لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ»[٨]، أي: حالاً بعد حال.

ويقع «مِنْ» مكان «على»، نحو قوله تعالى: «وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا»[٩]، أي: على القوم. وتكون مكان الباء، كقوله: «يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ»[١٠] بأمر الله، ومثله قوله: «يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ»[١١] أي: بأمرِهِ.

وقد استعملت الباء مكان «مِنْ» في قوله تعالى: «عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ»[١٢] أي: يشرب منها. وقال عنترة:

---

(١) نسبه العيني وحده لحُميد الأرقط. المقاصد النحوية ٤: ٥٠٤، وينظر الكتاب ٤: ٢٢٦، والأزهية ص٢٨٧.

(٢) البيت في نوادر أبي زيد ص٤٨١، والمقتضب ٢: ٣٢٠، والخصائص ٢: ٣١١، والأزهية ص٢٨٧.

(٣) شرح أشعار الهذليين ص١٨، والأزهية ص٢٨٨، والرِّبابة: خرقة تجمع فيها أقداح الميسر. واليسر صاحب الميسر.

(٤) الآية ٢٥ من سورة الشورى، وينظر تأويل مشكل القرآن ص٥٧٧، والأزهية ص٢٨٩.

(٥) الآية ٣ من سورة النجم، وينظر تأويل مشكل القرآن والأزهية ص٢٨٩.

(٦) الآية ٣٨ من سورة محمد.

(٧) ديوان العجاج ص١٥٧، وأدب الكاتب ص٥١٣، والأزهية ص٢٩١.

(٨) الآية ٨ من سورة الانشقاق.

(٩) الآية ٧٧ من سورة الأنبياء، وينظر تأويل مشكل القرآن ص٥٧٧، والأزهية ص٢٩٣.

(١٠) الآية ١١ من سورة الرعد، وينظر تأويل مشكل القرآن ص٥٧٤.

(١١) الآية ١٥ من سورة غافر.

(١٢) الآية ٦ من سورة الإنسان.

شَـــرِبَتْ بِمـــاءِ الدُّحرُضَـــينِ فأصـــبَحَتْ زَوراءَ تَنفِـــرُ عـــن حِيـــاضِ الـــدَّيلَمِ[١]

وقال أبو ذُؤيب:

شَـرِبْنَ بِمـاءِ البحـرِ ثُـمَّ تَرَفَّعَـتْ مَتَـى لُجَـجٍ خُـضرٍ لَهُـنَّ نَيـئِجُ[٢]

وتقع الباء موقع «عن» كقوله تعالى: «سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ»[٣]، أي: عن عذاب، ومثله: «فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً»[٤] أي: عنه.

وقد كثر استعمالها مكان «في» كقوله:

إِنَّ الرَّزِيَّـــــةَ لا رزيَـــــةَ مِثلُهـــــا أخـــوايَ إِذْ قُتِلَـــا بِيَـــومٍ واحِـــدِ[٥]

أراد: في يوم واحد. واستعملت في موضع «على» كقول الشاعر:

أَرَبٌّ يَبُـــولُ الثُّعلُبَـــانُ بِرأسِـــهِ لَقَـــد ذُلَّ مَـــنْ بالَـــتْ علَيـــهِ الثَّعالِـــبُ[٦]

أي: على رأسه.

وجاءت اللام في مكان «إلى» في التنزيل: «بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا»[٧] واستعملوها مكان «على» في قولهم: سقط لوجهه، أي: على وجهه، مثله قول الشاعر:

تناولَـــهُ بـــالرُّمح ثُـــمَّ اتَّنَـــى لَـــه فَخَـــرَّ صَـــرِيعاً لِليَـــدَينِ ولِلفـــمِ[٨]

واستعملوها مكان «بعد»، قال مُتَمِّم بن نويرة:

فلمَّـــا تفرَّقْنـــا كـــأنِّي ومَالِكـــاً لِطُـــولِ اجتِمـــاعٍ لم نَبِـــتْ لَيلَـــةً معَـــا[٩]

---

(١) ديوان عنترة ص٢٠١، وينظر أدب الكاتب ص٥١٥، والأزهية ص٢٩٤، والدحرضان: ماءان يقال لأحدهما دحرض وللآخر وسيع. وزوراء: مائلة. والديلم: الأعداء.

(٢) شرح أشعار الهذليين ص١٢٩، وينظر الأزهية ص٢١٠ و٢٩٤.

(٣) الآية ١ من سورة المعارج، وينظر الأزهية ص٢٩٥، والصاحبي ص١٣٣.

(٤) الآية ٥٩ من سورة الفرقان. وينظر تأويل مشكل القرآن ص٥٦٨، والبحر المحيط ٦: ٥٠٨.

(٥) ديوان الفرزدق ص١٩٠. والرزية: المصيبة.

(٦) اختلف في نسبة البيت فقيل: هو راشد بن عبد ربه، وقيل: أبو ذر الغفاري رضي الله عنه، وقيل: «العباس بن مرداس. ينظر أدب الكاتب ص١٠٣ و٢٩٠، الجنى الداني ص٤٣، والمغني ص١٠٥.

(٧) الآية ٥ من سورة الزلزلة.

(٨) هذا البيت لجابر بن حُنَّى التغلبي. ينظر شرح المفضليات ص٤٤١، وأدب الكاتب ص٥١١، والأزهية ٢٩٩. اتَّنى: أصلها انثنى، فأدغم النون في الثاء ثم أبدلها تاء.

(٩) ديوان متمم بن نويرة ص١١٢، وينظر الأزهية ص٢٩٩، والمغني ص٢١٣.

أي: بعد طول. واستعملت في مكان «من أجل» لقوله تعالى: «إِنَّما نُطْعِمُكُمْ لِوَجهِ اللهِ»[١]، أي: من أجل وجه الله، ومثله: «وَأَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكرِي»[٢]، واستعملت مكان «في» في قوله تعالى: «وَنَضَعُ المَوازِينَ القِسطَ لِيَومِ القِيَامةِ»[٣]، أي: في يوم القيامة[٤].

الخاتمة:

ونستنتج مما تقدَّم أنَّ الاتِّساع باب واسع يَشمل كلَّاً من الحذف والاختصار والحمل على المعنى والتضمين والتعدية ووضع الصيغ موضع بعضها الآخر، ووضع حرف من حروف المعاني موضع آخر على غير قياس.

والاتساع يتناول التقديم والتأخير وتضمين فعل معنى فعل آخر، وإنزال الكلم بعضه موضع بعض، كإنزال الجامد منزلة المشتق، والمعارف منزلة النكرات، والمعاني منزلة الأعيان. ولا ننكر أبداً أنَّ هذا الباب موجود منذ سيبويه، ولكنَّ الاختلاف في المصطلح لدى النحاة جعله مبهماً وغامضاً أحياناً، وعدّه بعضهم اتساعاً في أحكام كثيرة على حين عدّه آخرون ضرورة في الشعر.

وأمَّا النَّحاة فوجدتهم متفاوتين في هذا البحث، منهم من عدّه ضرورة مثل: ثعلب والسهيلي والزجاجي، وبعضهم اتسع في هذا الاتساع وطرق بحوثه ومسائله بشكل أوسع وأطلق عليه: السعة، والتوسع، وعلى رأسهم النحاة المتقدِّمون كـ سيبويه وأستاذه الخليل وأبي العباس المبرد، وابن السَّراج وأبي عليّ الفارسي، وأخذ حكم الجواز أحياناً والوجوب أحياناً أخرى، وهذا الأمر كثر عند ابن الشجري وابن الحاجب.

---

(١) الآية ٩ من سورة الإنسان. أمالي ابن الشجري ٢: ٦٠٦- ٦١٧.

(٢) الآية ١٤ من سورة طه. ويرى ابن فارس أنَّ اللام هنا بمعنى «عند» الصاحبي ص١٤٨.

(٣) الآية ٤٧ من سورة الأنبياء. وينظر الأزهية ص٢٩٩. وقال أبو حيان: «ذهب الكوفيون إلى أنَّ اللام تكون بمعنى في، ووافقهم ابن قتيبة من المتقدمين، وابن مالك من أصحابنا المتأخرين، وجعل من ذلك قوله: القسط ليوم القيامة أي: في يوم. البحر المحيط ٦: ٣١٦، وينظر معاني القرآن ٢: ٢٠٥. وقيل: إنَّ اللام هنا بمعنى عند». الكشاف ٢: ٥٧٤، والمغني ص٢١٣.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢: ٦١٦- ٦١٧.

المصادر والمراجع:

١- الاتساع في النحو العربي: د. أسيدة شهبندر، شراع للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠٠٣م.

٢- أدب الكاتب: محمد بن قتيبة (ت٢٣١هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م.

٣- الأزهية في علم الحروف: للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

٤- أسلوب الحذف في اللغة العربية من الوجهة البلاغية والنحوية: د. أيمن الشَّوَّا، جامعة دمشق، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٠م.

٥- الأصول في النحو: ابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦- إعراب القرآن المنسوب خطأ إلى الزجّاج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٣م.

٧- إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل، المعروف بابن النحاس (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٧- أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمّار، عمّان، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠٥م.

٨- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود الطناجي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٩- أمالي الزّجّاجي: الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٢م.

١٠- أمالي السهيلي: السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.

١١- أمالي القالي مع كتابي ذيل الأمالي والنودار: لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، وسيد بن عباس الجليمي، صيدا، المكتبة العصرية، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

١٢- أمالي المرتضى وتسمى غرر الفوائد ودرر القلائد: للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (ت ٤٣٦ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٣- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٨هـ.

١٤- تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة (ت ٢٣١ هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
١٥- تفسير الطبري (ت ٣١٠هـ) جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٤م.
١٦- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ) مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٥٦هـ- ١٩٣٧م.
١٧- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.الخصائص: عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.
١٨- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
١٩- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح الدكتور محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٥٠م.
٢٠- ديوان العرجي، تحقيق: خضر الطائي، ورشيد العبيدي، بغداد، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٦م.
٢١- ديوان الفرزدق (شرح ديوان): غالب بن صعصعة (ت ١١٠هـ)، تحقيق: عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة، ١٩٣٦م.
٢٢- ديوان المتنبي، بالشرح المنسوب خطأ إلى العكبري، تصحيح مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٦م.
٢٣- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م.
٢٤- ديوان جرير: جرير بن عقبة بن الخطفي (ت ١١٠هـ)، شرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.
٢٥- ديوان رؤبة، جمعه وحققه: وليم بن الورد، ليبسك، دار الآفاق الجديدة، نسخة مصورة، بيروت، ١٩٧٩م.
٢٦- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس (ت ٤٠هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني لراجكوتي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.
٢٧- ديوان طرفة بن العبد البكري، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: دريّة الخطيب ولطفي الصقال: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
٢٨- ديوان علقمة بن عبدة (الفحل)، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال: مراجعة: د. فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
٢٩- ديوان عنترة، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٧٠م.

٣٠- ديوان لبيد (شرح ديوان): لبيد بن ربيعة العامري (ت ٤٠هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، الكويت، ١٩٦٢م.
٣١- ديوان مالك ومتمم ابني نويرة، تحقيق: ابتسام مرهون الصفّار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
٣٢- الرُّماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: الدكتور مازن المبارك، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٤م.
٣٣- سر صناعة الإعراب: لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٥م.
٣٤- شرح أبيات الهذليين: للسكري، حققه: عبد السلام أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة بالقاهرة، ١٩٦٥م.
٣٥- شرح أبيات سيبويه: لابن السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٩٧٦م.
٣٦- شرح الكافية الشافية: لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٣٧- شرح شافية ابن الحاجب: الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ) تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٩٣٧م.
٣٨- الصاحبي في فقه اللغة: أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
٣٩- الصاهل والشاحج: لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
٤٠- كتاب الشعر: لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٤١- الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.
٤٢- الكليات: لأبي البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ)، تحقيق: د. عدنان درويش، محمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨١م.
٤٣- لسان العرب: لابن منظور محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٦م.
٤٤- مجالس ثعلب: أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٦م.
٤٥- المسائل العسكريات: لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.

٤٦- المسائل العَضُديات: لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٤٧- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجّاج (ت ٣١٦هـ): نشره وحققه: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٤٨- معاني القرآن: للأخفش (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م، مطبعة الخانجي القاهرة، تحقيق: د. هدى قراعة، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
٤٩- معاني القرآن: للفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.
٥٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: محمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ١٩٦٤م.
٥١- المقتضب: لأبي العباس المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠٠- ١٩٨٠م.
٥٢- المنصف شرح تصريف المازني لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
٥٣- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة التاسعة، ١٩٨٧م.
٥٤- همع الهوامع في شرح الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

❑❑